



جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد

متضمنات إنشاء سوق رأس المال في محافظة نينوى دراسة استطلاعية

صفاء سعيد محمد

رسالة الدبلوم العالي
في العلوم المالية

بإشراف

المدرس

الدكتورة حلا سامي خضير

متضمنات إنشاء سوق رأس المال في محافظة نينوى دراسة استطلاعية

رسالة تقدمت بها
صفاء سعيد محمد

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات
نيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية

بإشراف
المدرس
الدكتورة حلا سامي خضير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ^ص إِنَّكَ أَنْتَ

الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾

صدق الله العظيم

من سورة البقرة

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين المبعوث رحمةً للعالمين أجمعين سيدنا محمد (صل الله عليه وسلم).

إن من واجب الوفاء أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لأستاذتي ومشرفتي الدكتورة حلا سامي خضير على قبولها الإشراف على رسالتي ولما لها من فضل ودور كبير في إنجاز الرسالة وفقها الله وجزاها عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص شكري للسيد عميد الكلية والسادة أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم المالية والمصرفية وفي مقدمتهم الدكتور بشار أحمد العراقي رئيس القسم.. والشكر موصول لزملائي في مرحلة الدبلوم وكذلك العاملين في القسم فلهم مني كل الشكر والتقدير.

وأقدم بفائق احترامي وشكري لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على قبول مناقشة الرسالة، والعرفان موصول إلى السيد المقوم اللغوي للجهد المبذول في إخراج نصوص الرسالة ومعالجتها.

وأقدم بشكري إلى وحدة الدراسات العليا وعمادة الكلية والعاملين فيها ومنتسبي المكتبة وقسم الدوريات لجهودهم المتواصلة في تقديم المساعدة في إنجاز الرسالة.

وختاماً فإن واجبي الوفاء والامتنان يقضيان أن أقدم خالص جهدي وعرفاني لأصحاب الدعم المعنوي والمادي اللا محدود للذين واكبوا مشوار حياتي وصولاً إلى هذه المرحلة، وأخص بالذكر روح والدي (رحمه الله وطيب الله ثراه) ووالدتي وأخوتي وأخواتي الذين كان لهم كل الفضل من بعد الله (سبحانه وتعالى) في تهيئة الظروف المناسبة لإتمام مسيرتي العلمية، فلهم مني كل الشكر والتقدير والثناء.

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة : بـ "متضمنات إنشاء سوق راس المال في محافظة نينوى : دراسة استطلاعية" جرى بإشرافي في جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع :

الاسم : م.د. حلا سامي خضير

التاريخ :

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن هذه الرسالة الموسومة: بـ " متضمنات إنشاء سوق راس المال في محافظة نينوى: دراسة استطلاعية" تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر لسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع :

الاسم : آ. م. د. مقداد خليل قاسم

قسم اللغة العربية / كلية الآداب

التاريخ :

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيتين اللتين تقدم بهما المشرف والمقوم اللغوي، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم : أ.م. د. بشار أحمد العراقي

التاريخ :

إقرار رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناءً على التوصيات التي تقدم بها المشرف والمقوم اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم : أ.م. د. بشار أحمد العراقي

التاريخ :

المستخلص

تلعب اسواق الأوراق المالية دور كبيراً وأساسياً في اقتصاديات مختلف الدول، ومنها العراق أهمية متنامية لما لها من دور كبير وأساس في نمو تلك الاقتصاديات؛ وذلك لما تحتوي من أدوات ومؤسسات متنوعة تُسهم في تمويل قطاعات واسعة من الأعمال والأنشطة التجارية، وكذلك دورها في جذب الاستثمارات المحلية والوطنية والأجنبية مما يُسهم في الازدهار والتطور في مختلف مجالات الحياة.

ومن هذا المنطلق تركزت الدراسة حول إمكانية إقامة سوق للأوراق المالية في محافظة نينوى ذات الموارد المادية والبشرية والجغرافية وكما حددتها المؤشرات الرقمية في البحث، ولتكون رديفاً لسوق العراق للأوراق المالية الذي يمثل مساحة السوق الاقتصادية للعراق كلها في الوقت الحاضر.

ولتحقيق الأهداف البحثية تتمثل الدراسة في إطارين، الأول: تمثل في الجانب النظري كمدخل للمفاهيم والوظائف وأهمية الأسواق المالية تمهيداً للجانب العملي من البحث، الذي تمثل بدراسة استطلاعية لإمكانية إقامة سوق للأوراق المالية في محافظة نينوى، في إطار استطلاع ثلاثة محاور، هي: المقومات، والمحددات، والمنافع.

الكلمات المفتاحية: متضمنات انشاء الأسواق المالية، مدينة الموصل، دراسة استطلاعية.

ثبت المحتويات

الصفحة	الموضوع
آ	المستخلص
ب	ثبت المحتويات
ت	ثبت الجداول
ت	ثبت الأشكال
ت	ثبت الملاحق
1	المقدمة
3-1	منهجية البحث
14-4	الفصل الأول: الأسواق المالية – مدخل مفاهيمي
7-5	المبحث الأول: الأسواق المالية: مفهومها ووظائفها
14-8	المبحث الثاني: تصنيفات الأسواق المالية
23-15	الفصل الثاني: مقومات الأسواق المالية ومحدداتها ومنافعها
19-16	المبحث الأول: مقومات الأسواق المالية
23-20	المبحث الثاني: محددات (معوقات) الأسواق المالية ومنافعها
43-24	الفصل الثالث: الجانب العملي
35-25	المبحث الأول: محافظة نينوى مقوماتها وبيئتها الاستثمارية
44-36	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة وتحليلها
45	الاستنتاجات
46-45	المقترحات
50-47	ثبت المصادر
55-51	الملاحق
A	المستخلص باللغة الإنكليزية

ثبت الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
30-28	الشركات العاملة في محافظة نينوى المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وعدد الأسهم وقيمة التداول لسنة 2018	1
31	المشاريع الصناعية في محافظة نينوى لغاية 2018/10/1	2
31	القطاعات الخاصة في نينوى	3
36	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب التحصيل الدراسي	4
37	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب اللقب العلمي	5
37	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب سنوات الخدمة	6
38	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الفئات العمرية	7
40-39	التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لمتغيرات مقومات إقامة السوق المالي ومحدداتها ومنافعها من وجهة نظر الأكاديميين	8
40	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب طبيعة النشاط	9
41	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب العمر	10
41	توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب التحصيل الدراسي	11
43	التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لمتغيرات مقومات إقامة السوق المالي ومحدداتها ومنافعها من وجهة أصحاب المهن ورجال الأعمال	12

ثبت الأشكال

الصفحة	عنوانه	رقم الشكل
9	تصنيف الأدوات المالية والمؤسسات العاملة في السوق المالي	1
23	دور الأسواق المالية في الاقتصاد وأهميته في انتقال الأموال بين القطاعات الاقتصادية المختلفة	2

ثبت الملاحق

الصفحة	عنوانه	رقم الملحق
54-51	استمارة استبانة	1
55	أسماء الخبراء والمحكمين	2

المقدمة

تؤدي الأسواق المالية دوراً رئيساً في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة بوصفها أفضل مصادر التمويل، كما أنها تتميز بمساهمتها في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو يدعمه تزايد خدماتها المالية وتنوعها إلى الحد الذي أصبحت معه الأسواق المالية مؤشراً حقيقياً على تقدم الدول. ولا يمكن أن تعمل الأسواق المالية إلا في ظل توافر مقومات متعددة مادية وبشرية وبيئة استثمارية مؤاتية، ومتكاملة من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبنى التحتية والفوقية. وبناءً على ما تقدم، فقد تناولت الدراسة موضوعاً استشرافياً ذا أبعاد جوهرية في العلوم المالية، والمصرفية، والاقتصادية، وكذلك في الجانب الميداني الذي تمثل بفكرة مفادها (إقامة سوق الأوراق المالية في محافظة نينوى) التي تعكس مؤشرات الرقمية وأبعادها الجغرافية والسكانية والحضارية مواردها المادية والبشرية مقومات حقيقية قادرة على إقامة السوق ليكون رديفاً ومساعداً لسوق العراق للأوراق المالية، ويسهم في تنشيط المفاصل الاقتصادية والاجتماعية جميعها على مستوى المحافظة على نحو خاص والعراق على نحو عام.

ومن أجل الإحاطة بمختلف متغيرات الدراسة، والإجابة على التساؤلات فقد تم اعتماد المناهج الوصفية والتحليلية بإجراء دراسة استطلاعية بمحاور ثلاثة، وهي:

- مقومات إقامة السوق المالي في محافظة نينوى.
- المحددات التي قد تواجه فكرة إقامة السوق.
- أهمية إقامة السوق في أبعاده المختلفة.

منهجية البحث

أولاً. المشكلة

تمتلك محافظة نينوى مقومات مادية وبشرية وموقعاً إستراتيجياً متميزاً يؤهلها لقيادة المفاصل الاقتصادية والاجتماعية في العراق. إلا أنه ولعقود زمنية عديدة تأثرت كل مفاصل الحياة فيها وتخلفت الحركة الاستثمارية في مختلف قطاعاتها، ومؤسساتها العامة والخاصة، حالها حال بقية مدن العراق. وقد شكلت الأحداث بعد عام 2014 بوصفها الأكثر والأسوء تدميراً وضرراً بشرياً ومادياً.. ومع بروز مؤشرات الاستقرار الأمني والسياسي في المحافظة في السنوات الأخيرة برزت العديد من التساؤلات عن إمكانية أن تستعيد محافظة نينوى دورها الريادي في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، وهذا ما بلور المشكلة البحثية بإثارة التساؤلات البحثية الآتية:

1. هل يمكن أن تُسهم مقومات المحافظة ومقدراتها في بلورة فكرة إقامة سوق للأوراق المالية فيها؟
2. ما المنافع والأهمية المتحققة من إقامة السوق المالي في المحافظة؟
3. الوقوف عند أبرز المحددات التي تعرقل إقامة السوق، وهل بالإمكان التعامل معها وتجاوزها؟

ثانياً. الهدف

يهدف البحث الى تحقيق مايلي :

1. تسليط الضوء وتناول عدد من المفاهيم المتعلقة بأسواق رأس المال وتصنيفاتها والمنافع المتحققة من تواجدها .
2. دراسة مقومات ومحددات إقامة سوق للأوراق المالية في محافظة نينوى باعتبارها ثاني أكبر محافظة بعد العاصمة بغداد .

ثالثاً. الأهمية

تمثل الأسواق المالية اللبنة الأساسية في محور اقتصاديات الدول في مختلف مراحل تطورها سواء كانت متقدمة أم نامية، إذ تساعد الأسواق المالية بنحو أو بآخر في تطوير الاقتصاديات المحلية والوطنية وتنميتها. وفي ظل ذلك تكمن أهمية البحث في بلورة فكرة إمكانية إقامة سوق للأوراق المالية في محافظة نينوى وفقاً لأسس علمية وموضوعية، إذ تُعد نينوى ثاني أكبر محافظة في العراق بعد العاصمة بغداد بالعديد من المؤشرات التي يمكن التعبير عنها رقمياً، مثل: عدد السكان، الموارد المادية والبشرية، الحدود الجغرافية المتميزة التي قد تمثل نقلة نوعية وكمية للاقتصاد المحلي في المحافظة والعراق إلى مراحل متقدمة، وتُساهم في تطوير مستوى الرفاهية الاجتماعية للمحافظة وعموم العراق.

رابعاً. الفرضية

استناداً لما أُشير إليه في مشكلة البحث، يمكن صياغة الفرضية الآتية:
"على الرغم من امتلاك محافظة نينوى لأغلب مقومات إقامة السوق المالية، منها المقومات المادية والبشرية والجغرافية، إلا أن كل ذلك لا يمثل بنية استثمارية ملائمة لإقامة السوق في ظل المحددات التي تعمل في ظلها".

خامساً . منهج البحث

تضمن البحث جانبين، نظري وتحليلي، وعليه فقد اعتمد على المنهجين الآتيين:

1. **المنهج الوصفي:** واعتمد فيه على الكتب والبحوث والدراسات ومواقع الإنترنت التي تناولت الموضوع.

2. **المنهج التحليلي:** يكون بتصميم استمارة استبانة (Questionnaire) (الملحق 1) لجمع البيانات عن الواقع الميداني التي عند صياغتها تمت مراعاة قدرتها على تحديد أبرز محاور البحث بعد أن عُرِضت على عدد من المحكمين المتخصصين في هذا المجال للتأكد من صدقها الظاهري (Face Validity) وكما هو موضح في الملحق (2). وقد اعتمد مقياس ليكرت الثلاثي ذو الأوزان (1،2،3) (أتفق، محايد، لا أتفق)، وقد صيغت الفقرات استناداً إلى الجانب النظري والرجوع إلى الدراسات والأبحاث السابقة. وقد وزعت (80) استمارة على مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى (العينة الأولى) بالأكاديميين والمتخصصين في مجال العلوم المالية والمصرفية، أما المجموعة الثانية (العينة الثانية) فتمثلت بأصحاب المهن والتجار ورجال الأعمال، وقد استرجعت الاستمارات جميعها من العينتين، وبذلك بلغت نسبة الاسترجاع (100%).

سادساً. أساليب التحليل الإحصائي

تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية بهدف الوصول إلى مؤشرات تخدم أهداف الدراسة، وقد تمثلت هذه الأدوات بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعمل الاختلاف بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS, Ver. 11)، كما تم التحقق من الاتساق الداخلي والثبات (Cronbach's Alpha) التي بلغت على التوالي (82,1%) و (80,04%).

الفصل الأول

الأسواق المالية _ مدخل مفاهيمي

Financial Markets

يُعد سوق الأوراق المالية نظاماً مالياً يقوم بدور الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز المالي. إذ يقوم الأفراد والشركات والحكومات باستثمار أموالهم وتوظيفها للحصول على عوائد ومنافع عديدة. وللأسواق المالية ووظائفها وأدواتها وضوابطها وتقسيماتها التي تعمل بها ومن خلالها وهي تمثل أحد أبرز ركائز تحقيق استدامة الاقتصاد وتطوير المجتمعات التي تعمل في ظلها. ومن هذا المنطلق وضمن التأطير النظري للدراسة، فقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الأسواق المالية ووظائفها.

المبحث الثاني: تصنيفات الأسواق المالية.

المبحث الأول

مفهوم الأسواق المالية ووظائفها

أولاً. مفهوم الأسواق المالية

تُعد الأسواق المالية بأنواعها وأصنافها كافة إحدى أهم مكونات النظام المالي في الاقتصاد، إذ يتكون النظام المالي من مجموعة مؤسسات (تمويل، استثمار، ادخار، إقراض)، ومن ضمنها المصارف ومؤسسات التأمين والشركات المختلفة، والأسواق المالية والنقدية ورأس المال، إذ يشمل هذا الجزء الأساس من الأسواق المالية وتتم داخل كل وحدة أو مؤسسة عمليات ومعالجات مالية، وتستخدم أدوات مالية متنوعة ومتعددة (الجميل، 2018، 11).

وتحظى الأسواق المالية باهتمام الدول جميعها (المتقدمة والنامية) لأنها ضرورية لقيامها بجمع الادخارات (وحدات الفائض المالي) وحشدها وتوجيهها نحو الاستثمارات (وحدات العجز المالي)، ويمكن كذلك من خلال الأسواق المالية أن يبحث المقرضون عن مقترضين مناسبين، وهنا يأتي دور المصارف في السوق المالي كمساعد في عمليات التمويل، والاستثمار عبر العمل بوصفه وسيطاً، وتقوم المصارف أيضاً بجمع المدخرات من الأفراد مقابل تقديم منافع متعددة (Benefits) وبأسعار مختلفة، ثم إعادة توظيفها على شكل قروض متنوعة (Loans) وبآجال مختلفة. وكذلك تؤدي شركات التأمين (Insurance Companies) وصناديق الاستثمار المشتركة (Mutual Funds) دوراً بارزاً في تنشيط السوق المالي، إذ تمكن الشركة من شراء أسهم الشركات الأخرى أو بيعها، وكذلك بيع أسهمها بهدف الحصول على الأموال، وإن المتعاملين في الأسواق المالية هم مجموعة كبيرة من المقترضين (Borrowers) والمقرضين (Lenders) ويتمثلون بـ (الأفراد، الشركات الخاصة والعامة، والمؤسسات العامة والحكومية والسلطات المحلية الأخرى) (آل شبيب، 2012، 35).

وتعرف الأسواق المالية أيضاً بأنها الآلية أو الوسيلة المنظمة التي يجمع من خلالها بين الطلب على الأموال وعرضها، سواء أكان ذلك بالاتصال المباشر أم غير المباشر عن طريق السماسرة (Brokers) أو الشركات في هذا المجال.

أو هو التنظيم الذي يمكن أصحاب الأموال الفائزة أو الزائدة من الاتصال الدائم - المباشر أو غير المباشر - مع الأطراف التي لديها عجز في الأموال، إذ يُمكنهم من إتمام التعاملات فيما بينهم بطريقة منظمة على وفق شروط محددة (شندي، 2013، 157).

وتعرف أيضاً بأنها الآلية التي يتاجر بها بالموجودات المالية (Financial Assets) أو المطلوبات المالية (Financial Liabilities) وعلى نحو متكرر، فقد لا يكون هناك مكان مادي للسوق، وإنما صفقات تنفذ عبر وسائل متعددة منها: (الهاتف، الإنترنت، الفاكس). ويمكن القول بأن الأسواق المالية تمثل مفهوماً واسعاً وشاملاً لعدد كبير من الأسواق المالية، منها: سوق النقد (Money Market)، وسوق الأوراق المالية (Stock Markets)، وسوق تبادل العملات الأجنبية (Foreign Exchange Market) وغيرها (الجميل، 2018، 12).

أو هي عبارة عن أسلوب أو أداة يتبادل من خلالها أو بوساطتها بائع الأوراق المالية مع المشتري لهذه الأدوات مقابل النقد، وتسهم هذه الأداة في تحويل الأموال بكفاءة بين القطاعات عبر وحدات الفائض إلى تلك التي تعاني من العجز، وهذا يعني أن السوق المالي موجود دائماً أينما وجدت وسائل التبادل بين البائع والمشتري بغض النظر عن تنفيذ عملية البيع والشراء مباشرة أو عن طريق الهاتف أو الفاكس أو الإنترنت (آل شبيب، 2012، 37).

ثانياً. وظائف الأسواق المالية

تتمثل وظائف الأسواق المالية في تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب (Power Supply & Demand)، وكذلك إجراء كافة المعاملات والمبادلات في الاقتصاد، فضلاً عن الوظائف الأخرى، وهي (العبيدي، 2018، 807) (آل شبيب، 2012، 41-42):

1. تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات، أي أن مهمة الأسواق المالية هي جذب الفوائض المالية غير الموظفة في الاقتصاد وتحويلها إلى استثمارات في الأسهم والسندات، وكذلك تسهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية.
2. توفير السيولة (Saving Liquidity)، وتعد من الوظائف المهمة للأسواق المالية بعد وظيفة تجميع المدخرات، إذ يكون التداول مستمراً في هذه الأسواق والذي يتيح للمستثمر درجة عالية من السيولة، كلما رغب المستثمر في توظيف أمواله في شراء الأدوات المالية طالما يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر.
3. المساهمة في تعظيم الثروة المتمثلة في القيمة الرأسمالية للأوراق المالية وارتفاع قيمة الأسهم وتوفير أشكال متعددة من الأدوات المالية والمجالات الاستثمارية وإتاحتها إلى الجمهور وتسهيل تداولها والحصول على السيولة مما يقلل من درجة المخاطر.
4. توفير المعلومات الخاصة بالاستثمارات وتخصيص الموارد للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية العالية، والمساهمة في زيادة نمو الناتج من خلال الدور الفاعل في مجال الادخار والاستثمار.

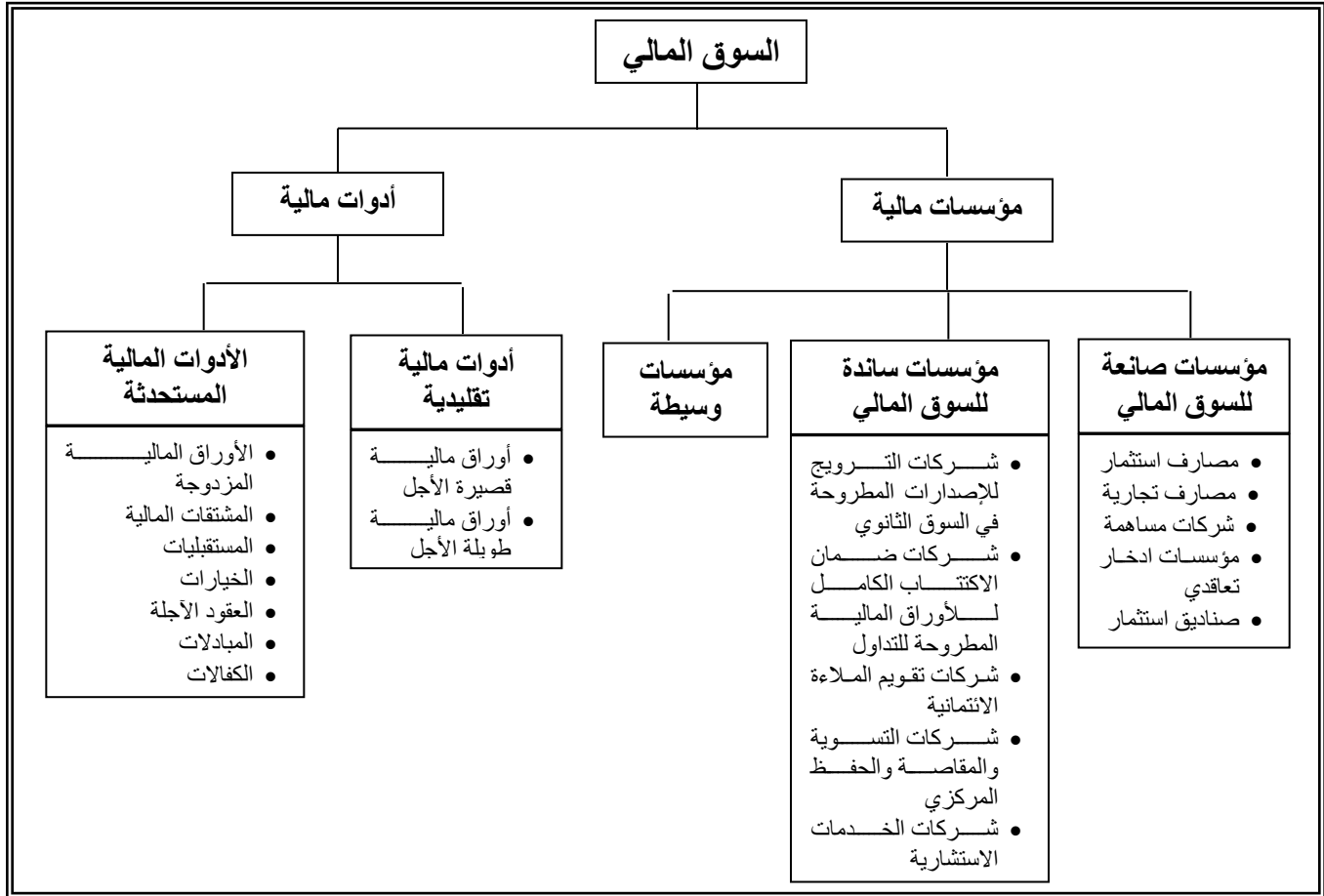
5. المسؤولية عن نقل رؤوس الأموال من القطاعات الفائضة إلى قطاعات العجز، والمواءمة بين وحدات الفائض ووحدات العجز من خلال تسهيل مهمة الدخول إلى السوق بتجميع المدخرات من مختلف الشرائح والقطاعات وتحويلها إلى وحدات العجز بهدف المساهمة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار ثم الإنتاج.
6. المساعدة في تحقيق السياسة النقدية للدولة من خلال دخول المصرف المركزي إلى السوق والتأثير على أسعار الفائدة وبيع السندات الحكومية.
7. جذب المستثمرين من خارج البلد للمساهمة في المشاريع الكبيرة مستفيدين بذلك من مفردات مظاهر العولمة في الانفتاح واستخدام تقنيات البيانات وتكنولوجيا المعلومات.
8. سد الفجوة التمويلية للمشاريع والناجمة عن عزوف المصارف في تمويلها وتوفير السيولة وتخفيض التمويل قصير الأجل.
9. توفير الحماية للمستثمرين من أخطار الاستثمارات الوهمية أو غير المجدية اقتصادياً من خلال شروط الإدراج لأسهم الشركات في السوق المالي ومراقبة عمليات تدويل الأوراق المالية وإيجاد أدوات التحوط ضد المخاطر مثل: المشتقات (Financial Derivatives).

المبحث الثاني

تصنيفات الأسواق المالية

يمكن تصنيف المؤسسات العاملة في السوق المالي إلى المجاميع الآتية (عودة وعباس، 8،

2008، 19-40):



الشكل (1)

تصنيف الأدوات المالية والمؤسسات العاملة في السوق المالي

الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى: شقيري، نوري موسى، نور، محمد إبراهيم، صافي، وليد أحمد، ذيب، سوزان سمير، الرامي، إيناس ظافر، 2009، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن .

الحنوي، محمد صالح، الشهاوي، طارق، 2012، الاستثمار في الأوراق المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، مصر .

القريشي، محمد صالح، 2007، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

1. مصارف الاستثمار Investment Banks

هي مؤسسات مالية لا تقوم بالأعمال المصرفية التقليدية والمتداولة مثل شراء الأدوات المالية للاحتفاظ بها ولا تتلقى الودائع من الأفراد إنما هي مؤسسات مالية تعني بعمليات تكوين السيولة المالية اللازمة عن طريق وظيفتين مهمتين، هما:

أولاً. إصدار الأوراق المالية الجديدة في سوق الإصدار والقيام ببيعها للجمهور مع توافر المعلومات والبيانات كافة بهدف تنشيط الاستثمار بتقديم خدماتها إلى الشركات المساهمة المتمثلة بمساعدة هذه الشركات على تقديم طلب لتسجيل أوراقها المالية وإيداع ملفات الاعتمادات لدى الجهات المنظمة للبورصة (السوق المالي).

ثانياً. تتمثل بتقديم التسهيلات اللازمة لتداول الأوراق المالية بين البائعين والمستثمرين داخل السوق (بن حاسين، 2013، 39).

2. المصارف التجارية Commercial Banks

هي مؤسسات مالية وظيفتها الأساسية هي قبول الودائع من الأفراد والشركات ودفعها عند الطلب، أو في تاريخ الاستحقاق، ثم تقوم بتوظيف هذه الودائع في مجال قروض تجارية قصيرة الأجل للمستثمرين، وكذلك تقوم هذه المؤسسات بإدارة المحافظ المالية لزيائنها، وتنظيم استثماراتهم في السوق المالي (العامري، 2011، 64).

3. الشركات المساهمة Stock Holding Companies

تؤدي الشركات المساهمة دوراً مهماً في نشاط السوق المالي؛ لما لها من تأثير بارز في دفع المستوى الاستثماري بالأوراق المالية وتوفير السيولة. ويمكن تعريف الشركات المساهمة بأنها كيان قانوني أو شخصية اعتبارية. تنظم عملها القوانين الصادرة عن الدولة وتتفصل فيها الإدارة عن الملكية، وتتميز الشركات المساهمة بطول عمر الشركة؛ إذ يمكن لها الاستمرار بمزاولة أنشطتها حتى بعد وفاة مالكها الأصلي أو مؤسسها، وكذلك المسؤولية المحددة للمساهمين بحدود حصصهم في حقوق الملكية. وتتمكن الشركات المساهمة من إصدار الأسهم والسندات مباشرة عن طريق تصريح من قبل مصارف الاستثمار العاملة في السوق المالي الأولي مقابل رسوم معينة (فتوح واخرون، 2010، 17-21).

4. مؤسسات الادخار التعاقدية Contractual Saving Institution

هي مؤسسات مالية لا تقبل الودائع، وتقوم بجمع مواردها على أساس تعاقدية مع المستفيدين من خدماتها أو خلال مدة زمنية محدودة، مثل: شركات التأمين التي تقدم خدمات مختلفة لما

يتعرض له المؤمن من أخطار متنوعة مثل: الحريق، أو الشيوخة والحوادث الفجائية الأخرى مقابل أقساط معينة، وكذلك صناديق التقاعد التي تقوم باقتطاع جزء من رواتب الموظفين، والعمال من قبل الحكومة خلال مدة زمنية (مدة خدمتهم أو مزاولتهم أعمالهم)، ومن ثم تحويلها إلى استثمارات. وتلتزم الحكومة بالمقابل بعد ذلك بصرف رواتب تقاعدية لهم. وكذلك مؤسسات الاستثمار التي تُعد مؤسسات مالية تعزز فرص الاستثمار بعيدة الأمد بالتوسط بين جميع الادخارات، وإعادة توظيفها على شكل استثمارات متنوعة، وتتمتع مشروعات المستثمر المؤسسي بتأمين عال ضد المخاطر، وذلك بسبب التنوع في المحافظ الاستثمارية (الشمري، 2015، 25).

5. الصناديق الاستثمارية Investment Funds

تُعد الصناديق الاستثمارية بمثابة قنوات لتشجيع الموارد المالية من وحدات الفائض المالي، أو المودعين من الأفراد والشركات ليست بصفة ودائع أو ادخارات، ومن ثم استثمارها ضمن محافظ استثمارية متنوعة، وبذلك تقوم بتوزيع الخطر (Risk Distribution) الذي قد يتعرض له المستثمر في حالة تركيز مدخراته، أي تنويع الاستثمار بالأوراق المالية المختلفة لشركات مختلفة، وعادةً ما تتمتع الصناديق الاستثمارية بإدارة في توجيه الاستثمارات، وتحقيق الأرباح، كما تعمل صناديق الاستثمار على تمكين صغار المستثمرين من تنويع استثماراتهم لتقليل المخاطر التي قد يتعرضون لها، وتعتمد صناديق الاستثمار على قوانين اقتصادية متنوعة، مثل: اقتصاديات الحجم لتقليل المعاملة الواحدة، والعمولات المالية (الجميل، 2012، 89).

المجموعة الثانية: المؤسسات الساندة للسوق المالي

هي المؤسسات التي تُعنى بتقديم الخدمات المالية للمتعاملين في السوق المالي من أجل تنشيط وتسهيل عملية التداول وإتمامها من جهة، وتعميق أداء السوق المالي في النشاط الاقتصادي من جهة أخرى (عودة، 2008، 19-40).

1. شركات الترويج **Promotion Companies**، للإصدارات المطروحة في السوق الثانوي بغرض تسويقها.

2. شركات ضمان الاكتتاب **Underwriting Companies**، الكامل للأوراق المالية المطروحة للتداول ويكون عمل هذه الشركات مكماً أو بديلاً لعملية ضمان الاكتتاب التي تقوم بها مصارف الاستثمار؛ إذ تقوم هذه المصارف في بعض الأحيان بتوكيل شركات الضمان لشراء الأسهم المتبقية كمكمل لدورها في الأسواق المالية.

3. شركات تقويم الملاءة الائتمانية **Credit Worthiness Companies**، هي مؤسسات مالية حديثة وجدت بسبب ظروف وحالات عرضية يتعرض لها التداول في السوق المالي، وتقوم بتقديم المعلومات المالية المفضلة عن نشاط الأسواق المالية على لجنة إدارة السوق مع إعطاء تقارير لحالة التداول، والوظيفة التنافسية للسوق من حيث حجم الطلب، والعرض على الأوراق المالية بمختلف أصنافها.

4. شركات التسوية والمقاصة والحفظ المركزي **Settlement, Clearing and Central Conservation Companies**، تقوم هذه الشركات بمهمة تسوية الصفقات بين المتعاملين في السوق المالي لإكمال المستحقات المترتبة عليها جميعها مع ضمان حقوق المكنتبين.

5. شركات الخدمات الاستشارية **Consulting Services Companies**، تقوم هذه الشركات بتقديم خدمات استشارية للمتعاملين في الأسواق المالية.

المجموعة الثالثة: المؤسسات الوسيطة

هي مؤسسات مالية تتوسط عمليات التداول بين المصدّر النهائي للورقة المالية والمستثمر المشتري النهائي للورقة المالية، وتتركز وظيفتها في الأسواق الثانوية (عودة، 2008، 19-40).

وجود الأدوات المالية اللازمة للتداول في السوق المالي

يقصد بها الأوراق المالية التي يتم تداولها في السوق المالي بهدف تنفيذ عملية التداول وطرح الأوراق المالية عادةً من خلال السوق الأولي كإصدار جديد لجذب المدخرات المالية للأفراد والشركات العامة والخاصة ويتم تداولها في السوق الثانوي لتحقيق النشاط الاقتصادي المطلوب وديمومة حركته.

وتقسم الأدوات المالية إلى (عودة، 2008، 19-40) (الشمري وآخرون، 2015، 230) (العامري، 2013، 585):

أولاً. الأدوات المالية التقليدية

1. أدوات السوق النقدي (قصيرة الأجل)

وتتصف هذه الأسواق بدرجة عالية من السيولة وانخفاض أسعار الفائدة الممنوحة لقصر آجالها، وتقسم إلى:

آ. أدوات الخزينة **Treasury Bills**

تعد أدوات الخزينة من أكثر أدوات سوق النقد سيولة مع قابلية تحويلها إلى نقد بسرعة وتصدرها الحكومة لمواجهة احتياجاتها من النفقات.

ب. شهادات الإيداع Certificates of Deposits

هي شهادات تصدرها المصارف والمؤسسات المالية لمودعيها التي تدل على أنه قد تم إيداع مبلغ من المال لديها ومقدار الفائدة المستحقة عليها، وتتراوح مدتها بين (3-9) أشهر، كما وقد تصدر بعملات محلية، أو أجنبية وقيم اسمية مختلفة، وتتمتع بدرجة عالية من الأمان وسيولة كبيرة.

ت. الأوراق التجارية (الكمبيالات) Commercial Papers

هي أدوات دين قصيرة الأجل غير مضمونة ضماناً مادياً، وإنما بعوامل أخرى تتمثل بقدرة المقترض الإيرادية والثقة الائتمانية، وتصدرها المصارف أو شركات المساهمة الكبيرة ذات السمعة المالية الجيدة والمعروفة والمؤسسات المالية الوسيطة وغير الوسيطة في الأسواق المالية. كما أنها تكون قابلة للتداول وتصدر بفئات مختلفة وبأجل تتراوح بين أسبوع وسنة وحسب تعليمات السلطات النقدية، وتكون معدلات الفائدة عليها عادةً منخفضة، وتتمثل بالصكوك، أو الكمبيالات، أو الحوالات الائتمانية.

ث. القبولات المصرفية Banking Acceptance

هي أوامر دفع قصيرة الأجل، أو هي ورقة مالية مسحوبة على مصرف من قبل أحد عملائها (مؤسسة اقتصادية أو شركة تجارية للمصرف الذي تتعامل معه لتسديد مبلغ معين خلال مدة محددة لا تزيد عن ستة أشهر، يقوم المصرف بقبولها (التصديق عليها) والالتزام بتسديد قيمتها لحاملها عند تقديمها للمصرف (الشمري وآخرون، 2015، 223).

2. الأوراق المالية طويلة الأجل The Long Run Securities

آ. الأسهم Stocks

يقصد بالسهم حصة الشريك المستثمر في رأس مال الشركة بحق الملكية، وهناك أربعة أنواع من القيمة للأسهم، الأولى: القيمة الاسمية للسهم (Par Value)، وهي القيمة المثبتة على شهادة السهم التي يبنى عليها عقد التأسيس للشركة المصدرة له. أما القيمة الثانية فهي القيمة السوقية (Market Value)، وهي القيمة النقدية المدفوعة من قبل المستثمر في لحظة زمنية معينة، وتتحدد هذه القيمة بمقدار الطلب عليها. والقيمة الثالثة هي القيمة الدفترية للسهم (Book Value)، وهي القيمة المثبتة في سجلات الشركات المصدرة له. أما القيمة الرابعة فهي القيمة الحقيقية للسهم (Fair Value)، وهي القيمة العادلة للسهم في ضوء وجود موجودات الشركة ومعدلات النمو في الأرباح، كما تعكس حالة التوازن لقيمة السهم في سوق المال.

ب. السندات Bonds

وهي ورقة مالية ذات عائد ثابت يعطي كامل الحق على الجهة التي أصدرته مع تسديد قيمته في نهاية مدة الاستحقاق مع الفوائد السنوية، وهو بذلك عقد بين المقرض والمقترض سواء كان شخصاً طبيعياً أم معنوياً.

ثانياً. الأوراق المالية المستحدثة The Recentness Securities

1. الأوراق المالية المزدوجة The Two Folding Securities

وتسمى بالأوراق المالية القابلة للتحويل (Convertible Securities)، أو الأوراق المالية الهجينة (Hybrid Securities)، وتعرف بأنها الأدوات المالية التي تحمل سمتين، الأولى: كونها أوراق دين، والثانية: كونها أوراق ملكية.

2. المشتقات المالية Financial Derivatives

هي أدوات مالية حديثة ترتبط بأداة مالية معينة، أو مؤشر، أو سلعة، ويمكن من خلالها بيع أو شراء المخاطر المالية من السوق المالي. أما قيمة الأداة فتتوقف على سعر الموجودات أو المؤشرات محل التعاقد، والمشتقات المالية عدة أنواع، فإما أن تكون عقود خيارات، أو تكون عقود مستقبلات، أو عقود آجلة أو عقود مبادلات أو كفالات (العامري، 2013، 585).

اتساع الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد:

يقصد بها القدرة الحقيقية للاستثمار في الاقتصاد معبراً عنها بمجموعة الفرص أو المشاريع الاستثمارية التي يمكن أن تحقق عوائد مربحة وأن تكون ناجحة وفعالة في الاقتصاد.

أولاً : الإطار التنظيمي والإشرافي

إن من أهم أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية يعود إلى الالتفاف على التشريعات والأنظمة الرقابية التي هي أصلاً موجودة، لتوفير الحماية اللازمة للأسواق المالية من خطر المغامرة والمضاربة والتهور، فتعزيز البيئة التشريعية والأطر التنظيمية للشركات والمؤسسات المدرجة وتطويرها والقيام باستحداث بعض الضوابط والمعايير التي من شأنها المساهمة في دعم ثقة المستثمرين وحمايتهم، فلو أعطي تصنيف للقروض كما كان يجب أو حسب التصنيف المعتمد لما تم الوصول إلى أزمة الرهن العقاري (المسعداوي، 2014، 120).

ثانياً : الإطار المحاسبي والتدقيق

إن إفلاس الشركات العالمية الكبرى بسبب الأزمة المالية الأخيرة أثار مسألة مهمة جداً تتعلق بأهمية المعلومات المالية، والمحاسبية ونوعيتها على المستويين الجزئي والكلي. ولتجنب وقوع مثل هذه الأزمات في الاقتصاد والأسواق المالية؛ فإنه لا بد من إدخال أنظمة الحوكمة (Governance Systems) وإلزام الشركات بتطبيقها مع العمل على توحيد المعايير المحاسبية، وانتظام الإفصاح عن المعلومات المالية بهدف تسهيل عملية المقارنة والتدقيق في صحة هذه المعلومة، إذ كلما كانت الحوكمة جيدة للشركات سيؤدي ذلك إلى رفع مستويات ومعدلات الإفصاح والشفافية عن الوضع المالي للشركة وخطط العمل، وتقديم المعلومات المالية، وذلك بنشر المعلومات الدورية الموسعة التي تساعد على تحسين الأداء، وتنويع الاستثمارات للشركات، مما يزيد من معدلات العائد المتوقع على الاستثمار (المسعداوي، 2014، 120).

الفصل الثاني

مقومات إقامة الأسواق المالية ومحدداتها ومنافعها

للأسواق المالية آثارها الإيجابية في مختلف مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبنائية. وحتى تقوم الأسواق المالية بدورها على نحو منتظم عند إقامتها، لا بد من توافر البناء الهيكلي والمكونات والأدوات والتشريعات والقوانين اللازمة لذلك في مقابل ذلك قد تواجه فكرة إنشاء سوق مالية حدود مكانية معينة العديد من المعوقات والمحددات التي ينبغي تجاوزها.

وبهدف تناول متضمنات الفصل فقد تم تقسيمه إلى ما يأتي:

المبحث الأول: مقومات إقامة الأسواق المالية.

المبحث الثاني: محددات (معوقات) إقامة الأسواق المالية ومنافعها.

المبحث الأول

مقومات إقامة الأسواق المالية

أولاً. مقومات إنشاء سوق الأوراق المالية

لقد أبدت معظم دول العالم المتقدمة والنامية اهتماماً كبيراً بتطوير أسواقها المالية، وذلك نظراً لأهمية الدور الذي تؤديه هذه الأسواق في كل جوانب التنمية الاقتصادية، وكذلك لقناعة تلك الدول المتزايدة بأهمية الأسواق المالية ولاسيما بعدما شهدت معظم الدول الأزمات المتتالية، فكان دور الأسواق المالية أحد أهم الأدوار وأبرزها في توفير القنوات المناسبة لتعبئة المدخرات (الفوائض المالية) نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة وفاعلية وتحقيقاً للأرباح في الاقتصاد. كما تعمل هذه الأسواق على جذب المستثمرين وتوفير الاستثمارات الملائمة، لتحقيق موارد إضافية تُسهم في عملية التنمية الاقتصادية مما يقلص الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، والاعتماد على الاقتراض الداخلي، ومن هذا المنطلق بدأت الأسواق المالية تحظى باهتمام وعناية خاصة، إما نحو التطوير، أو التحديث، أو التأسيس في الأسواق المالية والأدوات المالية؛ وذلك نظراً لدورها المحوري المتوقع في العملية التنموية، ولكن طبيعة الاستفادة يختلف من دولة لأخرى تبعاً لدرجة تطورها، وكذلك لخصائص الاقتصاد الكلي ومدى ملاءمة المرجعية القانونية، والمعايير التنظيمية المطبقة منها والمحاسبية والقانونية المعتمدة، وإن نجاح المقومات الاقتصادية لأية دولة مرهون بما يأتي (المسعداوي، 2014، 120-121):

أ. **الإطار الاقتصادي الكلي:** تؤدي الأسواق المالية دوراً بارزاً في أساسيات الاقتصاد الكلي وكيفية أدائه من حيث إمكانية تكوين رأس المال من خلال زيادة المدخرات واجتذاب الادخارات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ كانت الأزمات المالية العالمية تتباين على الاقتصاديات المحلية من حيث درجة حدتها مع مستوى التطور والكفاءة في أسواقها المالية والمصرفية، إذ أثبتت هذه الأزمات مدى تداخل اقتصاديات الدول في عصر العولمة وارتباطها ببعضها، وتتأثر أسواق العالم، وتتفاعل مع أية أزمة في أسواق الدول الرئيسية المكونة لهذا النظام العالمي.

ب. **الإطار القانوني:** إن التشريعات والقوانين التي يعمل في إطارها النظام المالي من شأنها أن تؤدي بصورة إيجابية على تقوية الثقة بهذه الأسواق، وكذلك قدرته على تحقيق مستويات عالية من الشفافية من خلال وجود نظام قانوني فعال وقابلية المرونة الدائمة والمستمرة للرقابة (المسعداوي، 2014، 120-121).

ت. الأطر التنظيمية للسوق المالي: وتمثل الركيزة التي يستند عليها السوق المالي، إذ تمثل مجموعة من الأنظمة والقوانين والإجراءات التي تكون مهمتها ضبط عمليات السوق المختلفة من تداول، أو إصدار للأوراق المالية، أو عقد الصفقات، أو تسجيل الشركات في السوق المالي، وتشتمل هذه الأطر في البداية على قانون لإنشاء السوق المالي، الذي يقام على أساسه سوق مالي يُعد مؤسسة مالية لها صفة اعتبارية تقوم بمهام عديدة منها إصدار الأوراق المالية وتداولها، ثم تليها قوانين أخرى ترتبط بالسوق المالي بصورة مباشرة وتوثر به مثل: قانون المصارف والمؤسسات المالية والشركات المساهمة ومدققي الحسابات، وكذلك ما تصدره الجهات المخولة بالإشراف والرقابة والإدارة من تعليمات وقرارات في السوق المالي، وتحتوي اللائحة الداخلية للسوق المالي على الأهداف الرئيسية للسوق وكيفية تشكيل مجلس الإدارة وهيكل إدارته، وكذلك اختصاصات أعضاء مجلس الإدارة والصلاحيات المخولة والصلاحيات المخولة والعضوية، فضلاً عن تصنيف الشركات المدرجة والأوراق المسموح بتداولها والشروط الواجب توافرها في الكوادر العاملة سواء كانوا صناعاتاً للسوق أم وسطاء وما واجباتهم والحقوق الممنوحة لهم، وتتضمن اللائحة الداخلية للسوق المالي من الأطر الآتية (عودة وآخرون، 2008، 19-40):

1. الإجراءات والتنظيمات التي تتعلق بكيفية إدراج الأوراق المالية في السوق المالي وكيفية التصرف بها.
 2. النصوص القانونية للجهات الحاكمة ومجلس العقوبات ونوعية الانتهاكات التي قد تحدث والإجراءات الحسابية الرادعة لها.
 3. قانون الاستثمار بالأوراق المالية والإجراءات المتبعة في إدراجها في السوق والرسوم والضرائب التي تخضع لها.
 4. الضوابط التنظيمية التي لها علاقة بحركة الأسواق المالية، ورأس المال المحلي، ورأس المال الأجنبي، ومتطلبات التوظيف في السوق المالي.
- ويجب التأكيد على ضرورة أن تكون السلطة المالية التي تقوم بإدارة السوق المالي مستقلةً استقلالاً معنوياً عن الحكومة التي تُعد سلطة رقابية وتشريعية لا تتدخل في آلية عمل السوق ويقتصر عملها على مراقبة أنشطة السوق المالي التي من شأنها المحافظة على تنفيذ القوانين وضمان الوضع التنافسي للسوق بعيداً عن الاحتكار. ويجب أن يتسم الإطار التشريعي بدرجة مرونة تكفي لاحتواء المستجدات التي تحصل في الاقتصاد، وأن تكون قادرة على مواكبة التطورات في

السوق المالي والأدوات المالية من أجل تلافي التفاوت والاختلالات التي قد تحصل في اقتصاديات البلدان.

ث. **توافر البنى التحتية للسوق المالي:** يقصد بالبنى التحتية للسوق المالي جميع أدوات ومستلزمات قيام السوق المالي من سياسات وقوانين وإجراءات وأنظمة اتصال وأجهزة صرف والمباني والمصارف والمؤسسات المالية وأنظمة التداول والمقاصة ونظام التسويات وأجهزة حفظ مركزية وكوادر بشرية متخصصة وأنظمة للمعلومات والخدمات التنافسية للمتعاملين... وغيرها. وترتبط الأطر التشريعية مع مفهوم البنى التحتية للسوق المالي، إذ تقوم السلطة التشريعية بإعداد جميع القوانين والسياسات المالية وكذلك الأدوات التي من شأنها تحسين مستوى كفاءة عمليات التداول والمصادقية التي يركز عليها نشاط السوق المالي.

ج. توافر المؤسسات المالية العاملة في السوق المالي، وهي من العوامل المهمة التي تؤدي إلى نجاح قيام السوق المالي وأداء وظائفه على نحو جيد، وكما مخطط له هو أن تكون هناك مؤسسات مالية قادرة على إدارة المهام المالية بصورة كفوءة من خلال جمع المدخرات وتمويل الفرص الاستثمارية وعرضها وتوجيهها نحو المشروعات التي تؤدي إلى تحقيق الأرباح وزيادة كفاءة المؤسسة المالية، وإدارة المحافظ المالية وتقليل الخطر وتحقيق أعلى أرباح ممكنة؛ إذ تُعد الحوكمة جيدة للشركات وتؤدي إلى رفع في مستويات ومعدلات الإفصاح والشفافية عن الوضع المالي للشركة وخطط العمل وتقديم المعلومات المالية، وذلك بنشر المعلومات الدورية والموسعة التي تساعد في تحسين الأداء وتنويع الاستثمارات للشركات مما يزيد من معدلات العائد المتوقع على الاستثمار.

وهناك مقومات أخرى وهي (التميمي، 2010، 28) (الربيعي، 2017، 149) (نادر، 2007، 69) :

1. المناخ الاستثماري: أن يكون المناخ الاستثماري مناسباً قائماً على أساس الثقة بالنظام الاقتصادي والسياسي السائد ومدى وضوح السياسة المالية الخاصة بالإصدار النقدي وقوانين تنظيم الاستثمار وقانون الشركات.
2. القدرة على تطبيق فلسفة اقتصادية واضحة قادرة على جذب رأس المال الخاص، وعدم وجود قيود وحواجز تمنع نقل رأس المال والمدخرات والثروات.
3. التنويع في الأدوات الاستثمارية التي تُسهم في توسيع قاعدة الخيارات أمام المستثمرين على نحو يزيد من حجم السوق المالي.

4. التطور والتنوع في المؤسسات المالية وقدرتها على أداء مختلف المهام (وساطة مالية وتجميع ادخارات- توزيع الخطر أو تقليله) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قدرتها على ممارسة دور الصيرفة الاستثمارية.
5. حجم مناسب من الادخارات القابلة للتحويل إلى السوق عبر الموجودات المالية المتنوعة.
6. هيكل مؤسسي منظم يحتوي هذا الهيكل على نظم إدارية وتشريعية متكاملة وتشرف عليه هيئة، أو لجنة تتكون من أعضاء السوق يتصفون بالخبرة في الشؤون المالية والاستثمارية، وكذلك يتصفون بالحياد.
7. تحكم آليات التداول والمتاجرة في السوق تشريعات واضحة وعلى نحو تضيي به صفة المنافسة ومنع الاحتكار وضمان أرضية خصبة للعرض والطلب.
8. وجود تشريعات وأحكام تحمي المتعاملين في السوق من الغش والتلاعب وتحفظ حقوقهم بشكل يضمن التصرفات ذات القبول العام ويعزز من ثقة المستثمر بنظام السوق.
9. أنظمة كفوءة للإفصاح المالي، والمعلوماتي وتوفير أنظمة ذات تكنولوجيا قادرة على معالجة المعلومات بالسرعة والدقة والموثوقية.
10. نظم اتصال فعالة ومتطورة بين عموم المتعاملين في السوق لضمان عمق السوق وسرعة استجابته في معالجة الخلل المحتمل في العرض والطلب بسرعة وبتغير طفيف في الأسعار.

المبحث الثاني

محددات (معوقات) إقامة الأسواق المالية ومنافعها

أولاً. معوقات إقامة سوق الأوراق المالية

عند إقامة سوق الأوراق المالية حديثة النشأة فإنها ستعاني من العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المطلوبة، ومن ضمن هذه المعوقات، ما يأتي (عنكوش، 2014، 85-88) (الأسرج، 2002، 128-139):

1. معوقات تتعلق بالسوق المالي

آ. عدم تنوع الأوراق المالية المعروضة

من أهم مميزات إقامة سوق مالي ناجح سواء أكان في الدول المتقدمة أم النامية يعتمد على تنوع وتعدد في الأوراق المالية المعروضة للتداول لكي يتيح أمام المستثمرين الاختيار بين الاستثمارات على وفق البدائل المتنوعة، والعمل على تشجيع صغار المستثمرين على الاستثمار في الأسهم المختلفة.

ب. انخفاض كفاءة السوق و عدم فاعلية نظام المعلومات

إن دور نظام المعلومات في السوق المالي يرتبط بدورها البارز في مدى توافر المعلومات وتحديد كمية المعاملات الذي يعطي نتائج حقيقية عن كفاءة السوق، إذ إن المعلومة المتاحة بالكم الكافي ضرورية؛ لأنها ترتبط بأسعار الأوراق المالية التي تؤثر بالتالي على حجم الطلب والعرض على الأوراق المالية المتداولة في السوق المالي، وتعطي نتائج دقيقة وفورية لجميع المتعاملين، والأسواق المالية التي تعكس واقع الأوراق المالية من حيث قوتها، أو ضعفها في السوق.

2. معوقات تتعلق ببيئة السوق المالي

وتتمثل هذه المعوقات بهيمنة القطاع العام على المؤسسات الاقتصادية والمالية، وغياب شبه تام لمؤسسات القطاع الخاص، فضلاً عن العوامل الأخرى المتمثلة بالتضخم، أو الكساد وارتفاع في معدلات الفائدة مما يؤثر سلباً على معدل الاستثمار، فضلاً عن ضعف في القوة الشرائية للأفراد في ظل انخفاض الأجور وارتفاع في معدلات البطالة وارتفاع في أسعار السلع والخدمات، مما أدى إلى توسيع في دائرة الفقر في المجتمع وتقليص القدرة الادخارية والاستثمارية للأفراد.

3. محدّدات اجتماعية وثقافية وضعف الثقة

تشمل عدد من النواحي أو العوامل التي من ضمنها العوامل التاريخية، وما شهدته البلاد من أوضاع متدهورة اقتصادياً، وسياسياً، وأمنياً، وبسبب الحروب وغيرها، فضلاً عن غياب الثقافة المالية

الاستثمارية في السوق المالي، فالأفراد لا يمتلكون هذه الثقافة لكون العملية حديثة العهد، فضلاً عن العامل الديني الذي يحرم تعاملات خاصة بالسندات ذات العائد المضمون في شكل فوائد محرمة شرعاً، مما يستدعي البحث عن آليات أخرى تتماشى مع العقيدة الإسلامية.

4. تباين أساليب التقييم والطرح في سوق الإصدار، وبطء إجراءاته بالتداول، ونقل الملكية في سوق التداول.

5. الافتقار إلى مؤسسات صانعة للسوق.

6. ضآلة المحافظ المالية وجمودها في بعض المصارف.

ثانياً. أهمية الأسواق المالية ومنافعها

تكمن أهمية الأسواق المالية ومنافعها بالدور الكبير الذي تؤديه عبر تجميع الموارد المالية (المدخرات - الفوائض المالية) وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة من خلال الأدوات المالية (Financial Tools)، كما وتعمل الأسواق المالية أيضاً على زيادة الكفاءة التشغيلية للمنظمات أو الشركات عن طريق توفير السيولة اللازمة أو نقل كلفة رأس المال وتحقيق الاستقرار النسبي في أسعار الفوائد (العامري، 2013، 547).

وتبرز أهمية الأسواق المالية عن طريق تمويل النمو الاقتصادي، أي تقوم الأسواق المالية بتوفير الأموال اللازمة التي تحتاجها الشركات أو المنظمات لتمويل موجوداتها أو القيام بالاستثمار في موجودات أخرى عن طريق قيامها بتبديل النقد بالاستثمارات التي تصدرها. واستخدام النقود المحصلة في شراء موجودات رأسمالية (Capital Assets). وإن غياب السوق المالي يقلل الفرص الاستثمارية في العديد من الشركات. وكذلك تعمل الأسواق المالية على إعادة بيع الاستثمارات، إذ يوفر بيع أو شراء الموجودات المالية وإعادة تبادلها أو بيعها مرةً أخرى بأي وقت من الأوقات، فلولاً مرونة السوق لما أمكن إعادة بيع الموجودات المالية كالأسهم والسندات (Stocks & Bonds)، إذ إن الأسهم التي ليس لديها تاريخ استحقاق معين، وكذلك السندات التي يكون تاريخ استحقاقها طويل الأجل ليؤدي ذلك إلى تقليل شراء الأسهم والسندات من قبل المستثمرين، مما يقلل فرص الاستثمار، وهذا التقليل في الاستثمار يُضَيِّع على الشركات أو المؤسسات العديد من الفرص ويزيد من أخطار الاستثمارات طويلة الأجل. وكذلك يتم في الأسواق المالية تحديد قيمة وسعر شراء أو بيع الموجودات المالية للشركات العاملة في الأسواق من خلال الاستثمارات المماثلة (العامري، 2001، 62).

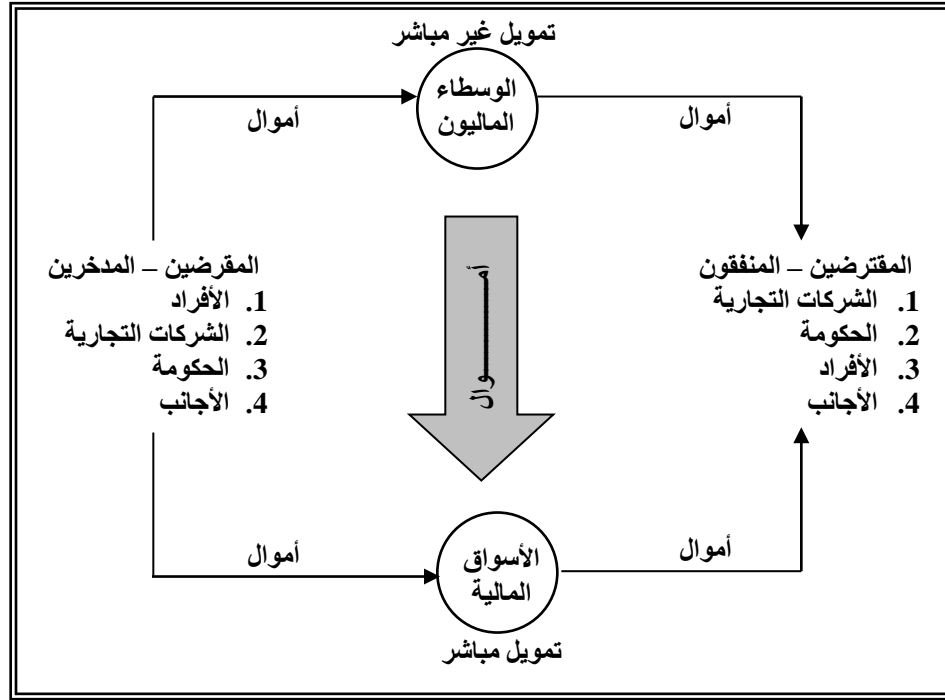
وتهتم الأسواق المالية بتوفير عائدات مغرية للمستثمرين وذلك عن طريق طرح معدلات فائدة مشجعة للسندات أو تقوم بتقديم ضمانات حول أسهم الشركة مع ضرورة توفير العدالة بين طرفي العملية البائع والمشتري (Seller & Buyer)، بمعنى آخر، تعمل الأسواق المالية على تحقيق موازنة فعالة بين قوى الطلب والعرض أثناء إجراء المعاملات والمبادلات مما جعل للأسواق المالية دوراً مهماً وبارزاً في اقتصاديات البلدان جميعها، ولاسيما في البلدان التي تعتمد في اقتصادياتها على المبادرات الفردية والجماعية للأشخاص والمنظمات والمؤسسات المختلفة.

ويمكن القول إن أهمية الأسواق المالية ومنافعها في الاقتصاد القومي، تتسع لتشمل أكبر عدد من الأعمال منها (باشا، 2006، 94-95):

1. تُعد أداة فعالة لجذب الفائض الاقتصادي غير الموظف أو العاطل وتحويله إلى رأس مال فعال ذي أثر إيجابي، أي أن الأسهم والسندات أثناء طرحها تجذب رأس المال وتستوعب مدخرات الأفراد وتحول المدخرات إلى استثمارات وتقلل من ظاهرة الاكتناز في المجتمع.
2. تُساعد الأسواق المالية على توفير موارد حقيقية لتمويل المشروعات عن طريق طرح أسهم وسندات أو إعادة بيعها مما يؤدي إلى تحسين كفاءة المنظمات أو المؤسسات المالية وزيادة فاعليتها.
3. تعمل الأسواق المالية بوصفها موجه للاستثمارات. أي عند ارتفاع أسهم المشروعات يزداد توجه المستثمرين إلى تلك الأنشطة الخاصة بهذا المشروع بوصفها مؤشراً مهماً على أفضلية هذا المشروع.
4. تأتي أهمية الأسواق المالية ومنافعها في دفع صغار المستثمرين للمساهمة على نحو فاعل في العمليات الاقتصادية لأن صغار المستثمرين لا يمتلكون أموالاً كبيرة ولا يتمكنون من إنشاء مشروعات خاصة بهم لصغر ما يمتلكونه من أموال وهي بهذا - الأسواق المالية - توفر لهم قنوات سليمة للاستثمار أمام المؤسسات والأفراد، وهي بذلك أداة فعالة ومهمة لتشجيع النمو الاقتصادي.
5. تقدم الأسواق المالية المساعدات للحكومة للحصول على التمويل اللازم لأغراض تنفيذ برامج التنمية وطرح أدوات مالية للحكومة في السوق المالي (الاقتراض) مثل سندات القرض الحكومي (Government Loan-Bonds).
6. إن الأسواق المالية وما شهدته من تطورات في الآونة الأخيرة أدى إلى تطور الأدوات المالية وظهور أدوات جديدة في مجالات (التداول، الأسهم، السندات، وكذلك الصكوك بأنواعها)،

ظهرت صناديق الاستثمار (Investment Funds) التي أصبحت عاملاً مهماً ورئيساً في صناعة الأسواق المالية الحاضرة أو الآجلة.

والشكل الآتي يوضح دور الأسواق المالية في الاقتصاد وأهميته في انتقال الأموال بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.



الشكل (2)

دور الأسواق المالية في الاقتصاد وأهميته في انتقال الأموال بين القطاعات الاقتصادية المختلفة

Source: Frederic S. Mishkin, 2007, Flows of Funds Through the Financial System The Economic of Money, Banking & Financial Market, 24

الفصل الثالث

الجانب العملي

إن لمحافظة نينوى عموماً ومدينة الموصل مركزها تحديداً مكانة اقتصادية واجتماعية وحضارية تتجاوز حدودها الوطنية. وإن امتلاك المحافظة للموارد البشرية والطبيعية وأهمية موقعها الإستراتيجي، يتطلب مناخاً استثمارياً يسهل كيفية استغلال الفرص المتاحة أمام المستثمر المحلي والأجنبي. وعليه، فإن فكرة إقامة سوق للأوراق المالية في محافظة نينوى يكون رديفاً لسوق العراق للأوراق المالية، يمثل ابرز الخطوات العملية في النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والحضاري للمحافظة والمساهمة في إعادة إعمار العراق في هذه المرحلة.

ولتناول أبعاد الموضوع منهجياً وفكرياً، فقد تم تناوله في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: محافظة نينوى: مقوماتها وبيئتها الاستثمارية.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

المبحث الأول

محافظة نينوى مقوماتها وبيئتها الاستثمارية

أولاً. لمحة تاريخية عن محافظة نينوى

مدينة الموصل مركز محافظة نينوى، تقع شمال العراق على بُعد (396 كم) شمال العاصمة بغداد، وهي مدينة تاريخية قامت على أنقاض مدينة نينوى الآشورية، وتحتل موقعاً يمثل عقدة جبلية مهمة من أقصى شمال الوطن عند تقاطع خطي طول 43.8 شرقاً ودائرة عرض 36.12 شمالاً. وقد توالى على الموصل عدد من الحكام منذ القدم، فقد أحاط سعد بن عبد الملك الموصل بسور ورصف طرقها بالحجارة وبنى فيها مسجداً عرف (بمسجد عبدة)، كما بنى فيها سوق سعيد ثم تولى أخيه حكم نينوى محمد بن مروان، إذ قام بإكمال سور نينوى وتجديده، ثم تولاه مروان بن محمد الذي كان أول من عظم مدينة نينوى من خلال إقامة جسر عليها ونصب طرقاتها وجعل لها ديواناً يرأسه وهم المسجد الجامع ووسعه وبنى له منارة وأحاطه بأسواق فكانت أسواق الموصل الرئيسة حوله.

وقد تزامنت هذه المدة مع ما رافق العالم من تغيرات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بمختلف النواحي والتقدم الهائل في وسائل الاتصال وانتقال الأفكار التخطيطية إلى مناطق عدة. وفي منتصف السبعينات وخلال الثمانينات حدثت زيادة كبيرة في الأحياء والمباني السكنية، إذ تضاعفت عشرات المرات نتيجة الزيادة في دخل الفرد وارتفاع مستوى المعيشة وتوزيع الأراضي من قبل الدولة بالمجان ومنح التسهيلات المصرفية وتوفير فرص للعمل، وكذلك رافقت هذا التطور زيادة في المستشفيات والمدارس والجسور. وتزخر محافظة نينوى بمبانٍ فيها تميزها عن غيرها من مدن العراق من حيث الموقع والتصميم وظهور العشرات من المحلات والأحياء السكنية خارج مركزها القديم، إذ بدأ السكان بترك المدينة القديمة واتجهوا إلى الضفة اليسرى من المدينة ومحلات أخرى في الجهة اليمنى، وبهذا أصبحت نسبة سكان الضفة اليسرى إلى مجموع سكان المدينة بحدود (33%) (حميد، 2013، 99-104).

1. الموقع

تقع محافظة نينوى في الجزء الشمالي من العراق وتحدها أربيل شرقاً وصلاح الدين والأنبار جنوباً ودهوك شمالاً والحدود الدولية مع سوريا غرباً (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2018).

2. المساحة

تبلغ مساحة محافظة نينوى (33,313 كم²) وتمثل بذلك نسبة مقدارها (8,6%) من مجموعة مساحة العراق، وتضم (31) وحدة إدارية (ناحية) وتشكل (15) منها أفضية (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2018).

وتحتل المرتبة الثالثة من حيث المساحة على مستوى محافظات العراق بعد محافظتي الأنبار والمثنى. وإن أكبر قضاء من حيث المساحة في محافظة نينوى هو قضاء الحضر الذي يحتل أكثر من ربع مساحة محافظة نينوى ونسبة تقدر بما يقارب (25,33%) من إجمالي مساحة المحافظة، يليه قضاء البعاج الذي تقدر نسبة بحدود (24,33%) من إجمالي مساحة المحافظة، وبهذا فإن هذين القضاءين يحتلان نصف مساحة المحافظة تقريباً والباقي موزع على بقية الأفضية (الحاج محمود، 2010، 62-63).

3. المناخ

يتميز الموصل بمناخ شبه جاف، إذ يكون الصيف جافاً وحاراً، وأحد الأسباب هو ارتفاعها القليل فوق مستوى سطح البحر الذي لا يتجاوز (225) متراً، بينما تنزل درجات الحرارة إلى ما دون الصفر وتصل كمية الأمطار السنوية ما مقداره (375) ملم، ويسقط الثلج أحياناً (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2018).

وعلى الرغم من أن المدينة تقع في العروض المعتدلة الدافئة، وتعد الموصل من الأماكن الحارة، إذ ترتفع معدلات الحرارة السنوية فيها إلى أكثر من (18م)، وهي بهذا المعدل لا تختلف كثيراً عن المعدلات السائدة في وسط وجنوب العراق. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار القيمة الفعلية لكمية الأمطار نتيجة للفقد العالي بتأثير حرارة الصيف وجفاف الجو، فإن المدينة تقع ضمن نطاقين إقليميين هما أقرب إلى المناخ الجاف منها إلى المناخ الرطب، وهما مناخ الصحارى الحارة ومناخ الحشائش القصيرة (علي وشاهين، 2013، 22).

ثانياً. المناطق الحرة في محافظة نينوى

تقع هذه المنطقة في شمال البلد في محافظة نينوى وعلى طريق موصل - دهوك، وتبعد بحدود (20) كم شمال الموصل وبمساحة تقارب (4,9) كم²، وتتميز المنطقة بالموقع المهم، فهي تقع على مفترق الطرق البرية والسكك الحديدية في اتجاهات مختلفة إلى تركيا وسوريا والأردن وإيران، مما يجعلها محور المبادلات التجارية للبضائع باتجاه هذه الدول.

إن المنطقة الحرة قريبة من مصادر العديد من الموارد الأولية والخامات والمنتجات الزراعية والحيوانية، وهذه مدخلات للعديد من الصناعات الغذائية كالمعلبات ومنتجات الألبان ومعجون الطماطم، ومعامل السكر، والطحين، والمشروبات الغازية، والعصائر، فضلاً عن صناعة الغزل، والنسيج، والصناعات الجلدية، ومعامل الخياطة، ومعامل تعبئة المياه وصناعة المنظفات والمعدات والمستلزمات الطبية. كما أنها أرض خصبة للاستثمارات الصناعية في مجالات الصناعة التجميعية للمكائن والمعدات والآليات والسيارات والأجهزة الكهربائية وغيرها (جمهورية العراق، وزارة المالية، المناطق الحرة العاملة في العراق، 2018).

1. المنطقة الحرة الأولى - فلفل

تقع هذه المنطقة الحرة في منطقة فلفل التي تبعد عن مركز مدينة الموصل شمالاً بحدود (20) كم وكذلك تبعد عن الحدود التركية (منفذ إبراهيم الخليل) بحدود (100) كم، وتبعد عن الحدود السورية عن طريق منفذ ربيعة بحدود (120) كم، وتبعد أيضاً عن الحدود الإيرانية نحو (300) كم وتبلغ مساحتها الإجمالية (400000) م². ويُعد من الأماكن الصحيحة لإنشاء المناطق الحرة لكونها لا تبعد كثيراً عن البلدان المجاورة، إذ يوفر الموقع مقومات النجاح لنشاطاتها عن طريق توفير مصادر الطاقة، والمواد الأولية، والأيدي العاملة في مركز المحافظة، والقرى المجاورة، وعلى الرغم مما تتمتع به هذه المنطقة من مميزات، إلا أنها تعاني من النقص في البنى التحتية مثل (المواصلات والوسائل الحديثة وسكك الحديد) كما وتعاني من قلة في شبكة الاتصالات (السلكية واللاسلكية)، وتعاني أيضاً من نقص في الطاقة الكهربائية وشبكات المياه والخدمات الفندقية وغيرها.

ويهيمن النشاط التجاري على نشاط المنطقة الحرة على نحو واضح من خلال خزن السلع وبيعها والتراخيص وتفكيك السيارات وغيرها. وكذلك تساعد على تحقيق التكامل الإقليمي مع دول الجوار وعلى الأخص مع تركيا وسوريا في مجال التجارة الذي يعكس بدوره نتيجة إيجابية على عجلة الاستثمار المحلي، والأجنبي في المحافظة (الحاج محمود، 2010، 111-112).

2. مشروع إنشاء منطقة حرة بين قضاء الحمدانية وناحية برطلة

يُعد هذا المشروع من المشاريع المهمة على الصعيد الكلي للمحافظة لغرض توزيع مراكز التركيز الاقتصادي في المحافظة، إذ تساعد هذه المنطقة على تحقيق التكامل المحلي في المنطقة الشرقية للمحافظة بخاصة، ومن خلال هذا المشروع يمكن تفعيل العمل التجاري مع إقليم كردستان ومن ثم إيران. وهذا الأمر يحتاج إلى الاستثمار في وسائل النقل بأنواعها من طرق مواصلات وسكك

حديد لغرض تقليل المسافة بين نينوى وإقليم كردستان أولاً، وبين نينوى وإيران عن طريق إقليم كردستان ثانيةً (الحاج محمود، 2010، 115).

الواقع الاقتصادي والفرص الاستثمارية في محافظة نينوى: (محمود، الحسيني، 2011، 576)

يمكن تقسيم الواقع الاقتصادي لمحافظة نينوى حسب القطاعات الاقتصادية الى الاتي:

الصناعة:

تشتهر محافظة نينوى بالصناعات والحرف اليدوية منذ القدم ومن تلك الصناعات الغزل والنسيج المتنوع اذ غزت صناعة النسيج الموصلية اسواق اوروبا وتم اطلاق اسم نسيج (الموسلين) على القماش المصنع فيها نسبة الى مدينة الموصل كما اشتهرت ايضاً بصناعة الأواني المنزلية والصناعات الخشبية والنقش على الخشب بطرق جذابة .

وتتميز ايضاً بالصناعات الغذائية لكثرة الأراضي الزراعية فيها وخصوبة الأرض ، حيث تعد المحافظة من اكبر مدن المنطقة إنتاجاً للقمح .

وتوجد ايضاً في نينوى صناعة الكبريت في حقل المشراق والذي يعد من اكبر حقول انتاج الكبريت في العراق .

وتتوفر في محافظة نينوى صناعات إنشائية وورقية ومعدنية وكهربائية وكيميائية والعديد من المعامل التي يزيد عددها عن (1500) معمل ومصنع وشركة.

وهذا الكم الضخم من المصانع الكبيره والصغيرة أدى الى إيجاد كوادر فنية متميزة في جميع المجالات مما جعل نينوى ثاني اكبر مركز صناعي في العراق بعد العاصمة بغداد.

الزراعة:

تتصف الزراعة في محافظة نينوى بالديمية ونظراً لوجود مساحات واسعة صالحة للزراعة فيها والتي تقدر بحوالي (19000) كيلو متراً مربعاً ، فقد تم تخصيص الجزء الأكبر منها في زراعة محاصيل الحنطة والشعير والقطن والشلب والذرة الصفراء وزهرة الشمس والخضراوات والبقوليات والبذور الزيتية والاعلاف .

وتتوفر فيها مشاريع أروائية ضخمة كسد الموصل ومشروع ري الجزيرة الذي يعد خزاناً استراتيجياً للمياه في المحافظة خاصة وفي العراق بشكل عام ، وتحتوي ايضاً على مخزون هائل للمياه الجوفية

حيث تعد من اكثر المحافظات العراقية التي تحتوي على مياة جوفية مما ساعدها كثيراً في مجال الزراعة.

تعد محافظة نينوى من مم مراكز الثروة الحيوانية والمتمثلة بالدرجة الأولى بالمواشي ومنتجاتها من الحليب والصوف والجلود ,وبعد كل هذه الخصائص الزراعية اصبحت محافظة نينوى مؤهلة لأقامة العديد من هذه المشاريع (الزراعية، شركات الإنتاج والتسويق الزراعي).

السياحة:

تعتبر محافظة نينوى من الأماكن المتكاملة سياحياً , وتزهر فيها السياحة بشكل كبير (كالسياحة الدينية والترفيهية , الاثرية , العلاجية) اذ ان المناطق السياحيه فيها كثيرة ومتنوعة منطقة سد الموصل ومنطقة الغابات التي تقع على ضفتي نهر دجلة ومنطقة الشلالات .

وتوجد ايضا فيها بقايا القلعة الأتابكية المعروفة بقلعة باسطابيا وقره سراي وبقايا سور نينوى وسور الموصل التي هي من نتاج الحضارة الأشورية ,ومدينة الحضر الواقعة الى الجنوب من مدينة الموصل والتي تمثل نافذة الدخول الى البادية الغربية في العراق, وكذلك مدينة كالح الأشورية والتي تسمى بالنمرود ,وتوجد الاديرة القديمة مثل دير مارمطي ودير مار كوركيس ودير مار بهنام ومرقد الشيخ عادي وشرف الدين .

وتوجد ايضا في محافظة نينوى مناطق للعلاج والاستجمام مثل منطقة حمام العليل والتي تحتوي على مياه معدنية ,فضلا عن ذلك الأراضي المتموجة وشبة الجبلية والتي يمكن ان تكون من المنتجعات السياحية الجميلة والرائعة مثل بعشيقه وجبل سنجار وجبل مقلوب ومنطقة اسكي موصل. والى جانب ذلك تضم المدينة حضارات عريقة كالأشورية والنمرود والمساجد القديمة (كجامع النوري الكبير بمنارة الحدباء المائلة,جامع النبي يونس ,جامع النبي شيت ,جامع الحضر)كما تحتوي المدينة على فنادق من الدرجة الأولى مثل فندق نينوى الدولي وفندق الموصل وفندق اشور .

الصحة:

تعد محافظة نينوى ثاني أكبر محافظة في العراق بعد العاصمة بغداد مما يجعلها مركز ثقل تجاري وسكاني, ويعد القطاع الصحي احد اهم القطاعات الذي يقيس مدى تطور اي منطقة في العالم.

وتتميز محافظة نينوى التي تتألف من عدد من الأقضية بقطاعها الصحي المتميز حيث تحتوي على عشرات المؤسسات الصحية وإن هناك عدد كبير من المستشفيات يصل إلى حوالي 16 مستشفى وأكثر من 92 مختبراً ويبلغ عدد المراكز الصحية إلى أكثر من 165 مركزاً. وتحتوي المحافظة على معمل لصناعة الأدوية يدعى مصنع أدوية نينوى ويعتبر من أحد أهم مصانع الأدوية في العراق تنتج فيه مختلف أنواع الأدوية والمستلزمات الطبية , وهناك معمل اهلي للأدوية وهي شركة الحكماء للأدوية الحاصلة على شهادة الأيزو .

المصارف:

توجد في محافظة نينوى العديد من المصارف الحكومية والأهلية تقدم العديد من الخدمات المالية والمصرفية من فتح حسابات جاريه وأجلة وخطابات ضمان, حيث تتمثل المصارف الحكومية بمصرفي الرافدين والرشد والعديد من فروع المصارف المنتشرة في عموم المحافظة , أما المصارف الأهلية فقد تم إنشاء فروع للمصارف في المحافظة مثل مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف الشمال والمصرف الإسلامي ومصرف الشرق الأوسط وغيرها من المصارف. ونظراً للثقل السكاني في محافظه نينوى إذ يبلغ تعداد سكانها حسب آخر احصائية حوالي 4 مليون نسمة تسمح لها بإنشاء العديد من المصارف وحسب المعايير الدولية فأن لكل 100 ألف من السكان يمكن فتح مصرف او فرع لمصرف , لذلك هناك امكانية لفتح العشرات من فروع المصارف الاهليه في المحافظة.

ويعكس الجدول (1) الفرص الاستثمارية المتمثلة في الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والعاملة في محافظة نينوى لعام 2018

الجدول (1)
الشركات العاملة في محافظة نينوى المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وعدد الاسهم وقيمة التداول لسنة 2018

الشركات	الاسهم المتداولة	القيمة المتداولة
مصرف الموصل	54,519,019,934	11,756,018,178
مصرف الشمال	29,947,480,357	5,212,871,681
مصرف آشور	8,283,711,000	2,195,648,205
مصرف بغداد	57,258,723,464	28,162,227,039
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	19,447,236,864	8,841,587,207
الموصل لمدن الألعاب	3,837,152,416	9,958,852,985
الكندي لإنتاج اللقاحات	3,147,319,367	4,792,973,037
سد الموصل السياحية	5,132,452	29,181,917
فندق آشور	4,751,657	34,129,070
فندق السدير	77,864,370	1,279,204,017

المصدر: من اعداد الباحثه أستاذة آ الى, محمود والحسيني, إمكانية قيام سوق للأوراق المالية في محافظة نينوى، دراسة في المتطلبات الاقتصادية والمالية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

كما يشير الجدول (2) إلى المشاريع تحت التأسيس والكاملة التأسيس في المحافظة حتى عام 2018 وهي تمثل أيضاً رافداً من روافد إقامة سوق للأوراق المالية في محافظة نينوى.

الجدول (2)

المشاريع الصناعية في محافظة نينوى لغاية 2018/10/1

حالة المشاريع	الصناعات النسيجية	الصناعات المعدنية	الصناعات الإنشائية	الصناعات الكيماوية	الصناعات الغذائية	المجموع
تحت التأسيس	2	21	184	63	89	359
الكاملة التأسيس	273	206	729	115	363	1,686

المصدر: وزارة التخطيط، المديرية العامة للتنمية الصناعية، 2018.

الجدول (3)

القطاعات الخاصة في نينوى لسنة 2019

النوع	العدد
المذاخر	30
الصيدليات	510
رياض الأطفال	31
المدارس الابتدائية	85
المدارس الثانوية	55
عدد الطلاب	189165

المصدر: مديرية تربية نينوى، شعبة الإحصاء؛ مديرية صحة نينوى، شعبة الإحصاء 2019 .

ثالثاً. سوق العراق للأوراق المالية

هو سوق للأوراق المالية في العراق، ويُعد السوق الوحيد الموجود في العراق، ومقره الرئيس في بغداد، ويقدم خدمات مالية متنوعة وفقاً لأهداف القانون، ولا يمنع أن تُفتح فروع في مدن عراقية أخرى في حال توافرت بها مقومات لإنشاء مثل هكذا سوق.

وقد تأسست هذه السوق في 1991/8/6 بموجب القرار 268 في بغداد اول مره ثم جرى تعديله في شهر حزيران لسنة 2004 كان يسمى بالقانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية وتغير فيما بعد ليصبح سوق العراق للأوراق المالية ، ويعد هيئة مستقلة إدارياً، ومالياً تماماً، وهو لا يستهدف الربح وتعود ملكيته للأعضاء .

وتكون معاملاته التجارية المشتركة مع الغير بطريقة تجارية لا تتناقض مع القوانين الدائمة والمؤقتة، وقد أُسس بطريقة تأسيس الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والأسواق المالية نفسها. وعند

بداية تأسيسها في يونيو 2004 كانت هناك فقط (15) شركة مدرجة في السوق، أما الآن فإنها تضم أكثر من (100) شركة تشمل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على العديد من الشركات والمصارف والقطاعات، إذ يبلغ عدد المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية (41) مصرفاً، وكذلك يبلغ قطاع التأمين (5) شركات مسجلة، أما قطاع الاستثمار فيبلغ (9) شركات، وكذلك يبلغ قطاع الخدمات (10) شركات، وقطاع الصناعات (5) شركات، وقطاع الفنادق السياحية (10) فنادق، والقطاع الزراعي بلغ (6) شركات، وقطاع الاتصالات (2) شركة مسجلة. أما شركات التحويل المالي فبلغت (17) شركة. ويدار السوق من قبل مجلس المحافظين، وله الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة بضمنها العقارات، وتلتزم بتعليمات هيئة الأوراق المالية طبقاً لقانون الأوراق المالية المؤقت، أو أي قانون آخر يحل محله. وكذلك للسوق الحق في رفع الدعاوى أمام المحاكم، أو الهيئات التحقيقية، وأمام أية سلطة أخرى على أن يمثل بوساطة رئيس مجلس المحافظين، أو بوساطة شخص مخول من قبله. وتكون مسؤولية السوق محددة بالموجودات المملوكة له ولا تشمل الموجودات المملوكة للأعضاء. وقد كان يطلق على السوق الحالية ببورصة بغداد قبل الغزو الأمريكي التي كانت تديرها وزارة المالية العراقية، أما الآن فهي ذاتية التنظيم مثل بورصة نيويورك (سوق العراق للأوراق المالية، 2019).

ويهدف سوق العراق للأوراق المالية إلى تطوير سوق المال في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات في تعبئة رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وتعزيز مصالح المستثمرين في سوق حرة تتسم بالشفافية والتنافسية، وتوفير المؤشرات السوقية. وقد زادت رؤوس الأموال في الآونة الأخيرة عدد الشركات المدرجة في السوق وزيادة حجم الاكتتاب الناتج عن الزيادة في الوعي المالي، مما أدى إلى زيادة مستمرة في عدد الأسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية الذي يمكن من خلاله تحقيق عوائد كبيرة للشركات الموجودة في السوق (الربيعي، 2017، 160).

يتكون هيكل سوق العراق للأوراق المالية من: (موسى، خطاب، 2010، 78-82) :

1. **لجنة الرقابة:** تتكون من خبراء مجلس المحافظين (ثلاثة أعضاء) يتولون مهام إعداد التقارير الشهرية وتقارير مرفوعة لها من قسم الرقابة والتفتيش عن النشاط اليومي، وكذلك التأكد من تنفيذ قرارات مجلس المحافظين وتحليل التغيرات الحاصلة في التداولات اليومية وتقييمها.
2. **المدير المفوض:** الذي يكون مسؤولاً عن الأمور الإدارية والمالية والفنية للسوق، وتنفيذ قانون الأوراق المالية، وتعليمات وقواعد الهيئة، وتنفيذ تعليمات وقرارات مجلس المحافظين، واتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على النظام أثناء جلسات التداول، ومنها: منع الأشخاص من

دخول القاعة إذا وجد بأن حضورهم قد يؤثر على التعامل المنتظم فيه وإلغاء أية تداولات تشكل انتهاكاً للقانون أو لقواعد الهيئة أو تعديلها وتوقيع الوثائق والمراسلات اللازمة وتعيين الملاك الوظيفي للسوق طبقاً لتعليمات مجلس المحافظين، والتأكد من الإدارة السليمة للسوق وإعداد مشروع الموازنة للسنة المالية المقبلة، وإعداد الحسابات الشهرية والحسابات الختامية للسنة السابقة وتزويد الهيئة بنسخ من قرارات الهيئة العامة ومجلس المحافظين.

3. **نائب المدير المفوض:** يتولى مهام المدير المفوض في حال غيابه، ومتابعة الشؤون الإدارية والمالية والفنية اليومية للسوق ومراقبتها بحدود الصلاحيات الممنوحة له.

4. **مكتب مجلس المحافظين:** يقوم بتهيئة جدول أعمال المحافظين، والمحاضر، والمستندات المتعلقة بالقضايا المعروضة على المجلس، وتنظيم قرارات المجلس وطباعتها وصياغة قرارات المجلس وتنفيذها وحفظ القرارات ومحاضر الجلسات جميعها والقيام بكل ما يكلف به من أعمال من قبل رئيس المجلس.

5. **قسم الرقابة والتفتيش:** يقوم بتدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية، ومطابقة كشوفات المصارف، وإعلام شركات الوساطة بالقرارات، ومتابعة تطبيقها، وجرد مخزن السوق من خلال لجنة الجرد، وتدقيق الأوامر والتنسيق مع رقابة الهيئة، وتدقيق التزامات شركات الوساطة في تقديم خطابات الضمان ومتابعة إجراءات الشركات وتدقيق شكاوى المستثمرين ودراساتها، والقيام بزيارات تفتيشية على شركات الوساطة للتأكد من السجلات والمعاملات.

6. **قسم الإدراج والعمليات:** ويقسم إلى (شعبة الإدراج، الإفصاح، إدارة التداول والرقابة عليها). يقوم بتدقيق طلبات الإدراج والبيانات والمعلومات المقدمة من قبل الشركات والإشراف على فتح جلسات التداول أو إغلاقها، وتدقيق النشرات الصادرة من قسم الدراسات وتطبيق قرارات المجلس والهيئة في إيقاف الشركات للتداول وإعادتها.

7. **قسم المنظومة الإلكترونية:** ويقسم إلى شعبة الدعم الفني، شعبة التطوير البرمجي، وشعبة النظم والتشغيل)، ويقوم بإدارة المنظومة الإلكترونية، والإشراف الفني، ومتابعة شؤون أنظمة المعلومات وإدارة شبكات التداول، وتنفيذ عمليات الصيانة وعمليات التطوير، والتحديث في الأنظمة وغيرها.

8. **قسم الدراسات والتطوير:** يقسم إلى (شعبة الأمن، الأفراد، الصيانة)، ومهمتها تأمين احتياجات السوق من الموظفين، ومتابعة شؤون الموظفين، وتوفير الخدمات الضرورية والاشتراك في لجنة المشتريات وإدارة مخزن اللوازم والتجهيزات ومسك السجلات وغيرها.

9. قسم الشؤون المالية: القيام بالأعمال اليومية وإعداد التقارير على نحو دوري وإعداد الموازنات وتدقيق إشعارات عمولات الجلسات مع مصرف المقاصة وغيرها.
10. قسم الشؤون القانونية: ويقوم بمتابعة القضايا التي يقيمها السوق التي تقام ضد السوق والقيام بالمشاورات القانونية وسكرتارية لجنة الانضباط.
11. قسم المقاصة والتسوية: مرتبط حالياً بقسم (المنظومة الإلكترونية)، ومهمته تنفيذ المقاصة الإلكترونية والتسوية وإعداد ملف التسوية، وعمولة السوق، وإعداد التقارير بالعمولات المتحققة (شهرية، سنوية)، ومراقبة تعليمات الأمن.

المبحث الثاني

عرض نتائج الدراسة وتحليلها

أولاً. اختبار الصدق الظاهري والداخلي

تماشياً مع طبيعة توجهات الدراسة ومضامين الفرضية البحثية وسعياً لتحقيق الأهداف، فقد استعانت الباحثة بمجموعة من الأدوات الإحصائية لتحليل آراء عينة البحث واستطلاعها في حدودها المكانية، والتي تمثلت بمجموعتين هما:

الأولى: الأكاديميون والمتخصصون في العلوم المالية والمصرفية.

الثانية: العاملون في القطاع الخاص من رجال الأعمال وأصحاب المهن المختلفة.

وقد تم ذلك على وفق العديد من الخطوات، وهي على النحو الآتي:

1. اختبار الصدق الظاهري والحيادي (Face Validity)

قبل توزيع استمارة الاستبانة (الملحق 1) وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المتخصصين في هذا المجال للتأكد من ثبات فقراتها وشموليتها في قياس متغيرات الدراسة وكما مشار إليها في (الملحق 2)، وقد تم أخذ أغلب الملاحظات العلمية والشكلية للمحكمين.

كما أن الباحثة اعتمدت عند توزيع استمارة الاستبانة على عدم تدخلها في إجابات أفراد العينة والبالغ عددهم (80) استمارة توزعت بواقع (40) استمارة لكل مجموعة بهدف الحصول على إجابات موضوعية وحيادية وكانت نسبة استرجاع الاستمارات 100%.

وقد بلغ معامل الثبات (Alpha Cronbach) والاتساق الداخلي (Internal Consistency) (84,2) في المجموعة الأولى و (80,25) في المجموعة الثانية. وقد استخدمت البرمجية الجاهزة (SPSS, Ver. 11) بهدف التوصل إلى مؤشرات كمية تخدم أهداف الدراسة باستخدام الأدوات الإحصائية الآتية:

- التكرارات Frequency.
- الوسط الحسابي Mean.
- الانحراف المعياري Standard Deviation.
- معامل الاختلاف Coefficient of Variation.

وقد استخدم مقياس ليكرت الثلاثي الذي يعبر عن اتجاه الدراسة الاستطلاعية في متغيراتها وحدودها المكانية (محافظة نينوى) ويقاس ثبات المتغيرات (Reliability) وقوة العلاقة بين الأسئلة والترابط بينها.

ثانياً. وصف عينة البحث

مجموعة الأكاديميين

قُسمت استمارة الاستبانة (Questionnaire Form) لإجابات المبحوثين إلى جزأين، تمثل الأول بالمعلومات التعريفية عنهم. أما الثاني فقد تمثل بالأسئلة الاستطلاعية لمتغيرات الدراسة وفي ثلاثة محاور سنتناولها تباعاً، وقد كانت المعلومات التعريفية في وصفها على النحو الآتي:

التحصيل الدراسي

يتضح من الجدول (4) أن النسبة الأكبر من الأكاديميين يحملون شهادة الماجستير بنسبة 55% وكان الترتيب الثاني من حملة الشهادات فقد كان الحاصلون على شهادة الدكتوراه بنسبة 32,5%، وكانت نسبة من هم من حملة الدبلوم 10%، وكانت نسبة حاملي شهادة البكالوريوس هي 2,5%.

الجدول (4)
توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	1	2,5
دبلوم عالي	4	10,0
ماجستير	22	55,0
دكتوراه	13	32,5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

اللقب العلمي

يتضح من الجدول (5) بأن الألقاب العلمية لعينة البحث كانت 2,5% لمن يحملون لقب (مدرس)، فيما كانت نسبة حاملي لقب (مدرس مساعد) كانت 27,5%، وجاء نسبة حاملي لقب علمي (أستاذ مساعد) قد بلغت 20% من أفراد عينة البحث من المجموعة الأولى (الأكاديميون).

الجدول (5)
توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب اللقب العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التحصيل الدراسي
27,5	11	مدرس مساعد
52,5	21	مدرس
20,0	8	أستاذ مساعد
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

سنوات الخدمة

يتضح أن النسبة الأعلى لسنوات الخدمة كما في الجدول (6) هي (10-15) سنة وبلغت 45%، ومن ثم جاءت الفئة التي كانت سنوات خدماتها أكبر من (20) سنة بنسبة 22,5%، أما الترتيب الأخير في هذا المجال فكان للفئة التي تقل سنوات خدمتها عن (5) سنوات التي مثلت نسبة 5%.

الجدول (6)
توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب سنوات الخدمة

النسبة المئوية	التكرار	التحصيل الدراسي
5	2	أقل من (5) سنوات
15	6	5-10 سنة
45	18	10-15 سنة
12,5	5	15-20 سنة
22,5	9	أكثر من 20 سنة
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

الفئات العمرية

تظهر نتائج الجدول (7) أن الفئة العمرية من (35-40) سنة كانت بنسبة 45%، وقد تساوت هذه النسبة مع نسبة من هم بالفئة العمرية (أكبر من 40 سنة)، أما الفئة العمرية (25-30 سنة) فقد كانت نسبتها 2,5%، وجاءت الفئة العمرية (30-35 سنة) فبلغت نسبتها 7,5%.

الجدول (7)
توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الفئات العمرية

النسبة المئوية	التكرار	التحصيل الدراسي
2,5	1	25-30 سنة
7,5	3	30-35 سنة
45	18	35-40 سنة
45	18	40 سنة فأكثر
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

ثالثاً. عرض نتائج الدراسة وتحليلها لمجموعة الأكاديميين

المحور الأول: المقومات

وتتمثل بمجموعة الأسئلة (X_1-X_8)، إذ يتضح من خلال الجدول (8) أن أعلى توزيع تكراري تحت الخيار (اتفق) كان للمتغير (X_4) بتوزيع تكراري بلغ 34 وبنسبة 85% ووسط حسابي 1,18، وانحراف معياري 0,644 ، ومعامل اختلاف 0,199 ويمثل التساؤل (الموقع الإستراتيجي للمحافظة يمثل عاملاً مساعداً في إقامة السوق). وقد احتل المتغير (X_7) الترتيب الثاني وتحت الخيار (أتفق) ضمن هذه المجموعة من الأسئلة وتوزيع تكراري 33 وهو ما يشكل (82,5%) بوسط حسابي قدره 1,8، وانحراف معياري 0,385 ، وكان معامل الاختلاف 0,148 ، وقد كان محتوى التساؤل (من العوامل المساعدة في تعزيز فكرة السوق المالي في محافظة نينوى توفر شبكة الاتصالات الحديثة). أما التكرارات الأقل في هذه المجموعة من التساؤلات البحثية فقد كانت للمتغير (X_8) بتوزيع تكراري 25 وبنسبة بلغت 62,5% بمتوسط حسابي 1,38 وانحراف معياري 0,490 ومعامل اختلاف 0,24 .

المحور الثاني: محددات إقامة السوق في محافظة نينوى

تتمثل بمجموعة الأسئلة (X_9-X_{16})، إذ يتضح من خلال الجدول (8) أن أعلى توزيع تكراري كانت للمتغير (X_{13}) بتوزيع تكراري 36 وبنسبة 90%، وبوسط حسابي 1,10 وانحراف معياري 0,304 ، ومعامل اختلاف 0,92 (عدم الاستقرار السياسي، والأمني الذي اتسمت به المحافظة). وجاء المتغير (X_{14}) بالمرتبة الثانية تحت خيار (أتفق) بتوزيع تكراري 35 وبنسبة 87,5% وبمتوسط حسابي 1,13 وانحراف معياري 0,335 وقد كانت طبيعة التساؤل عن هذا المحدد تتمثل في (عدم وجود الجهاز المصرفي لمزاولة أنشطة سواء أعلق الأمر بالقطاع العام أم

الخاص؛ مما يمثل عاملاً محدداً لإقامة السوق). وقد كانت أقل التوزيعات التكرارية في محور المحددات للمتغير (X_{12}) بنسبة 27%، وبمتوسط حسابي بلغ 1,38 ، وانحراف معياري 0,586 ومعامل اختلاف 0,343 ، وقد تمثل تساؤل هذا المتغير بالآتي: (تفتقر المحافظة للوعي الاستثماري بأهمية السوق المالي من قبل العامة والمتعاملين في سوق العمل). أما بقية المتغيرات ومن ضمن محور المحددات فقد كانت توزيعاتها التكرارية ونسبها متساوية تقريباً.

المحور الثالث: المنافع المتحققة من إقامة السوق

تمثل مجموعة الأسئلة (X_{17} - X_{24})، إذ يتضح من خلال الجدول (8) بأن هناك تقارباً نسبياً في توزيعاتها التكرارية، ونسب تلك التوزيعات، ولكن مع هذا فقد بلغت التوزيعات التكرارية الأعلى وتحت خيار (أتفق) للمتغير (X_{22}) بتوزيع تكراري 33 بنسبة 82,5%، ومتوسط حسابي 1,25 وانحراف معياري 0,588 ، ومعامل اختلاف 0,346 وكان هذا المتغير يضم التساؤل الآتي: (المساهمة في إيجاد فرص عمل جديدة من خلال الفرص الاستثمارية للشركات المسجلة في السوق يقلص فجوة البطالة في المحافظة). أما أقل متغير في توزيعاته التكرارية ونسبة هذا المحور فقد كان المتغير (X_{17}) تحت خيار (أتفق) بتوزيع تكراري 29 بنسبة 72,5% وبمتوسط حسابي 1,33 وانحراف معياري 0,572 ومعامل اختلاف 0,328 .

الجدول (8)

التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لمتغيرات

مقومات إقامة السوق المالي ومحدداتها ومنافعها من وجهة نظر الأكاديميين

المتغير	الاستجابة								معامل الاختلاف
	أتفق		محايد		لا أتفق		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
X ₁	28	70	8	20	4	10	1,40	0,672	0,451
X ₂	28	70	9	22,5	3	7,5	1,38	0,628	0,394
X ₃	28	70	8	20	4	10	1,40	0,627	0,451
X ₄	34	85	5	12,5	1	2,5	1,18	0,446	0,199
X ₅	26	65	11	27,5	3	7,5	1,43	0,636	0,404
X ₆	30	75	7	17,5	3	7,5	1,33	0,616	0,379
X ₇	33	82,5	7	17,5	-	-	1,18	0,385	0,148
X ₈	25	62,5	15	37,5	-	-	1,38	0,490	0,240
X ₉	30	75	9	22,5	1	2,5	1,28	0,506	0,256
X ₁₀	30	75	10	25	-	-	1,25	0,439	0,192
X ₁₁	30	75	10	25	-	-	1,25	0,439	0,192
X ₁₂	27	67,5	11	27,5	2	5	1,38	0,586	0,343

المتغير	الاستجابة								
	أتفق		محايد		لا أتفق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
X ₁₃	36	90	4	10	-	-	1,10	0,304	0,092
X ₁₄	35	87,5	5	12,5	-	-	1,13	0,335	0,112
X ₁₅	34	85	6	15	-	-	1,15	0,362	0,131
X ₁₆	32	80	6	15	2	5	1,25	0,543	0,295
X ₁₇	29	72,5	9	22,5	2	5	1,33	0,572	0,328
X ₁₈	32	80	8	20	-	-	1,20	0,405	0,164
X ₁₉	31	77,5	8	20	1	2,5	1,25	0,494	0,244
X ₂₀	31	77,5	6	15	3	7,5	1,30	0,608	0,369
X ₂₁	31	77,5	7	17,5	2	5	1,28	0,553	0,307
X ₂₂	33	82,5	4	10	3	7,5	1,25	0,588	0,346
X ₂₃	31	77,5	7	17,5	2	5	1,28	0,554	0,307
X ₂₄	30	75	8	20	1	2,5	1,78	0,317	1,999

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

رابعاً. وصف عينة البحث من مجموعة أصحاب المهن ورجال الأعمال

كانت المعلومات التعريفية لهذه المجموعة في وصفها على النحو الآتي:

طبيعة النشاط

يتضح من الجدول (9) أن التوزيعات التكرارية لأصحاب النشاطات الخدمية كانت قد بلغت 18 وكانت نسبتها تمثل 45% من أفراد العينة، وجاءت في الترتيب الثاني الأنشطة التجارية بتوزيع تكراري 15 وشكلت ما نسبته 37,5%. أما الأنشطة الصناعية فقد بلغ توزيعها التكراري 4 ونسبتها 10%، وجاءت الأنشطة الزراعية في الترتيب الأخير وكان توزيعها التكراري 3 وبلغت نسبتها 7,5%.

الجدول (9)

توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب طبيعة النشاط

النسبة المئوية	التكرار	التحصيل الدراسي
37,5	15	تجاري
10	4	صناعي
45	18	خدمي
7,5	3	زراعي
100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

العمر

نلاحظ من خلال المؤشرات الرقمية للجدول (10) الخاص بفئة العمر بأن أعلى توزيعات تكرارية كانت للذين تزيد أعمارهم عن (40) سنة وبلغت (12) بنسبة قدرها 30%، ثم جاءت في المرتبة الثانية الفئات العمرية التي تراوحت بين خمسة وعشرين إلى ثلاثين سنة بتوزيع تكراري 9 وبلغت نسبتها 22,5%، فيما احتلت الفئة العمرية التي تراوحت بين عشرين إلى خمس وعشرين سنة الفئة الأقل من حيث التكرار وبنسبة بلغت 12,5%.

الجدول (10)
توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب العمر

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
20 سنة	5	12,5
30-25 سنة	9	22,5
أكبر من 30-35 سنة	6	15
أكبر من 35-40 سنة	8	20
أكبر من 40 سنة	12	30
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

التحصيل الدراسي

نلاحظ من خلال الجدول (11) بأن أعلى توزيع تكراري كان لحملة شهادة البكالوريوس بتوزيع تكراري 35 الذي شكل نسبة مقدارها 87,5% من العينة المبحوثة، فيما احتل حملة شهادة الدبلوم ثاني توزيع تكراري بلغ 3 بنسبة شكلت 7,5%، ثم حصل كل من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه على توزيع تكراري متساوي وهو 1 وبنسبة 2,5% لكل منهما.

الجدول (11)
توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	35	87,5
دبلوم	3	7,5
ماجستير	1	2,5
دكتوراه	1	2,5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

خامساً. عرض نتائج الدراسة وتحليلها لمجموعة أصحاب المهن ورجال الأعمال المحور الأول: المقومات

يُعبّر عن مجموعة المتغيرات (X_1-X_8)، إذ يتضح ومن خلال الجدول (12) بأن أعلى توزيع تكراري وتحت الخيار (أنتق) كانت للمتغيرات (X_1) و (X_4) التي تمثل ما نسبته 95% بمتوسط حسابي 1,05، وانحراف معياري 0,221، ومعامل اختلاف قدره 0,049 للمتغير (X_1)، أما للمتغير (X_4) فقد كان الوسط الحسابي له 1,05 وكان الانحراف المعياري 0,221 ومعامل الاختلاف 0,049 وقد كان التساؤل للمتغير (X_1) هو (ارتفاع المستوى المعاشي والمدخرات في المحافظة يُسهم في إقامة السوق). أما بالنسبة للمتغير (X_4) فقد تمثل التساؤل بالآتي: (الموقع الإستراتيجي للمحافظة يمثل عاملاً مساعداً في إقامة السوق). أما التوزيع التكراري الأقل في محور المقومات فقد كان للمتغير (X_5) وتحت خيار (اتفق) وبتوزيع تكراري 28 بما نسبته 70% بمتوسط حسابي قدره 1,13 وانحراف معياري 0,335 ومعامل اختلاف قدره 0,112، وقد كان التساؤل يدور حول: (البُعد التاريخي والحضاري والسياحي والوعي بأهمية السوق لدى العامة من الشعب يمثل مساهمة مضافة لإقامة السوق).

المحور الثاني: محددات إقامة سوق الأوراق المالية في محافظة نينوى

يعبر عن المحور بمجموعة فقرات هي (X_9-X_{16}). إذ يتضح من خلال الجدول (12) أن أعلى توزيع تكراري تحت الخيار (أنتق) كان للمتغيرات (X_{14}) و (X_{16}) وبتوزيعات تكرارية بلغت 37 لكلا المتغيرين، ونسبة 92,5% أيضاً لكلا المتغيرين وبمتوسط حسابي بلغ 1,08 وانحراف معياري 0,267 ومعامل اختلاف 0,071 للمتغير (X_{14})، أما بالنسبة للمتغير (X_{16}) فقد كان المتوسط الحسابي 1,018 بانحراف معياري 0,267، ومعامل اختلاف بلغ 0,071، وقد كان التساؤل للمتغير (X_{14}) هو: (بروز ظاهرة الفساد المالي والإداري بوصفها إحدى محددات المناخ الاستثماري)، أما التساؤل المتعلق بالمتغير (X_{16}) فهو: (ضعف الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص في مشاريعه الصناعية والتجارية والخدمية والسياحية).

المحور الثالث: المنافع المتحققة من إقامة السوق

تتمثل هذه المجموعة بمجموعة تساؤلات هي ($X_{17}-X_{24}$)، إذ يتضح من خلال الجدول بأن أعلى التوزيعات التكرارية قد بلغت للمتغيرات (X_{17})، كانت 38 بنسبة 95% بمتوسط حسابي 1,08 بانحراف معياري قدره 0,35 ومعامل اختلاف قدره 0,122 للمتغير (X_{17}) و بمتوسط حسابي 1,03 وانحراف معياري قدره 0,16 ومعامل اختلاف بلغ 0,26 للمتغير (X_{22}). إذ كان التساؤل

الخاص بالمتغير (X_{17}) هو: (تطوير الاقتصاد المحلي ومن ثم الوطني ومساعدة الشركات في بناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار)، أما التساؤل المتعلق بالمتغير (X_{22}) فهو: (المساهمة في إيجاد فرص عمل جديدة من خلال الفرص الاستثمارية للشركات المسجلة في السوق وتقليص فجوة البطالة في المحافظة).

الجدول (12)

التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لمتغيرات مقومات إقامة السوق المالي ومحدداتها ومنافعها من وجهة أصحاب المهن ورجال الأعمال

المتغير	الاستجابة							
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أتفق		محايد		أتفق	
			%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
X ₁	0,221	1,05	-	-	5	2	95	38
X ₂	0,480	1,23	2,5	1	17,5	7	80	32
X ₃	0,446	1,18	2,5	1	12,5	5	85	34
X ₄	0,221	1,05	-	-	5	2	95	38
X ₅	0,335	1,13	5	2	22,5	9	70	28
X ₆	0,335	1,13	-	-	12,5	5	87,5	35
X ₇	0,362	1,15	-	-	12,5	5	87,5	35
X ₈	0,335	1,13	-	-	15	6	85	34
X ₉	0,813	1,43	-	-	12,5	5	87,5	35
X ₁₀	0,362	1,15	-	-	15	6	85	34
X ₁₁	0,480	1,23	2,5	1	17,5	7	80	32
X ₁₂	0,572	1,33	5	2	22,5	9	72,5	29
X ₁₃	0,404	1,13	2,5	1	7,5	3	90	36
X ₁₄	0,267	1,08	-	-	7,5	3	92,5	37
X ₁₅	0,362	1,15	-	-	15	6	85	34
X ₁₆	0,267	1,08	-	-	7,5	3	92,5	37
X ₁₇	0,350	1,08	2,5	1	2,5	1	95	38
X ₁₈	0,404	1,13	2,5	1	7,5	3	90	36
X ₁₉	0,267	1,08	-	-	7,5	3	92,5	37
X ₂₀	0,362	1,15	-	-	15	6	85	34
X ₂₁	0,304	1,10	-	-	10	4	90	36
X ₂₂	0,160	1,03	-	-	2,5	1	95	38
X ₂₃	0,385	1,18	-	-	17,5	7	82,5	33
X ₂₄	0,273	1,08	-	-	7,5	3	90	36

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى مخرجات الحاسبة الإلكترونية.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات :

1. تمتلك محافظة نينوى موارد مادية وبشرية وموقعاً جغرافياً إستراتيجياً متميزاً يمكنها من أن تكون منطقة مؤهلة لإقامة سوق للأوراق المالية وجاذبة للاستثمارات المحلية والوطنية والأجنبية.
2. عكست الدراسة بأن هنالك تبايناً في الآراء عن محور مقومات إنشاء السوق في المجموعتين البحثيتين، فقد أشارت المجموعة الأولى إلى عوامل الموقع الإستراتيجي وتوفر شبكة الاتصالات، فيما حددت المجموعة الثانية عاملي ارتفاع المستوى المعاشي وكذلك الموقع الإستراتيجي للمحافظة.
3. وفي محور المحددات فقد كان هناك اتفاق وتطابق في آراء المجموعتين حول أبرز تلك المحددات التي تمثلت بعدم الاستقرار السياسي وبروز ظاهرة الفساد المالي والإداري في المحافظة.
4. عكست الدراسة بأن هناك تطابقاً في تحديد المنافع المتحققة من إقامة السوق في المجموعتين وتحديداً فيما يتعلق في المساهمة في إيجاد فرص عمل جديدة، واختلفت المجموعة الأولى في تحديد عامل التوعية بأهمية الاستثمار عن المجموعة الثانية التي أشارت إلى عامل تطوير الاقتصاد المحلي ومن ثم الاقتصاد الوطني.
5. على الرغم من اختلاف الطبيعة الأكاديمية والفكرية عن الطبيعة المهنية لأصحاب المهن ورجال الأعمال، إلا أن الآراء كانت متقاربة في أن محافظة نينوى تمتلك المقومات لإقامة السوق، كما أنها تعمل في ظل محددات يفترض تجاوزها في سبيل تحقيق المنافع من السوق المالي.
6. إن نجاح إقامة السوق المالي في محافظة نينوى ومركزها مدينة الموصل يتوقف على البيئة الحاضنة له في مفاصلها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية كافة.

ثانياً. المقترحات

1. العمل على تهيئة مناخ استثماري حقيقي للقيام بتنفيذ مشاريع جديدة وتطوير ما هو قائم من المشاريع والمتوقف مع توفير كل السبل التي من شأنها أن تسهم في استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وبلورة فكرة إقامة السوق المالي بالشكل العلمي.

2. توحيد الرؤى السياسية لكل الأطراف المشتركة في العملية السياسية، فالاعتقاد السائد هو انعدام هذه الرؤية والصراعات هي أحد أبرز مسببات إقامة مشاريع أقل جدوى من إقامة سوق للأوراق المالية في المحافظة.
3. لا بد للحكومة المركزية والمحلية في المحافظة أن تضع معايير للانفاق الاستثماري وتوجيه الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وبما يخدم التوجهات لإقامة السوق في المحافظة.
4. إن تنشيط اقتصاد محافظة نينوى وإعادة إعمارها في هذه المرحلة يستوجب المشاركة الفاعلة من قبل أصحاب الأعمال، والمقاولين، والشركات المحلية، والوطنية سواء أكان بصورة منفردة أم أسلوب الشراكة لتكون بعد ذلك هذه الشركات نواة للشركات المسجلة في سوق محافظة نينوى للأوراق المالية.
5. إن التصدي لظواهر الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية يمثل أبرز مقومات جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ومساهمة فاعلة في بلورة فكرة إقامة السوق المالي.
6. بما أن محافظة نينوى تشكل رقماً صعباً في عملية الأمن الغذائي في العراق وتحديداً المحاصيل الإستراتيجية مثل الحنطة والشعير وبنجر السكر، عليه، فإنه يجب التركيز على إنشاء شركات زراعية تكون نواة لسوق الأوراق المالية في المحافظة.
7. ينبغي الاستفادة من تجارب الأسواق المالية لبعض الدول العربية كالكويت وسوق دبي في تعزيز سوق محافظة نينوى في حال تبلورت فكرة إقامته.
8. إن إقامة سوق للأوراق المالية في محافظة نينوى يمثل رديفاً لسوق العراق للأوراق المالية؛ مما يعني توسيع التنافسية بين السوقين والتعاون بينهما لتغطية منطقة جغرافية أوسع من العراق.
9. زيادة التوعية المجتمعية بأهمية إقامة السوق لما له من منافع متعددة والاستفادة من مخرجات التعليم العالي وتحديداً من الموارد البشرية في تخصصات العلوم المالية والمصرفية لدعم إقامة السوق.

ثبت المصادر

أولاً. القرآن الكريم.

ثانياً. الوثائق والنشرات الرسمية

1. سوق العراق للأوراق المالية 2018، 2019 www.isx-iq.net.
2. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2018، cosit.gov.iq/ar/.
4. جمهورية العراق، وزارة المالية، المناطق الحرة في العراق، 2018.
5. وزارة التخطيط، المديرية العامة للتنمية الصناعية، 2018 .
6. مديرية تربية نينوى، شعبة الإحصاء، 2019.
7. مديرية صحة نينوى، شعبة الإحصاء، 2019.

ثالثاً. الرسائل والأطاريح

1. الأسرج، حسين عبدالمطلب، 2002، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر.
2. بن حاسين، بن عمر، 2013، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية - دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.
3. الحاج محمود، أرشد محمد أحمد، 2010، مقومات ومجالات الاستثمار مع التركيز على المناطق الحرة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
4. عنكوش، أحلام، 2014، سوق الأوراق المالية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
5. قاسم، هادي موسى، محمد عبداللطيف حطاب، 2010، تقييم واقع تداول الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2004-2010، جامعة أهل البيت عليهم السلام، بوابة البحوث، العراق: <http://abu.edu.iq>.

رابعاً. المجلات والدوريات

1. باشا، كريم عبدالنبي، 2006، أهمية الدور الاقتصادي للأسواق المالية مع التركيز على السوق العراقية للأوراق المالية، مجلة المنصور، العدد التاسع، كلية المنصور الجامعة، بغداد، العراق.

2. بشير هادي عودة، زهرة حسين عباس، 2008، الأسواق المالية: الإطار العام ومقومات النجاح، دراسات إدارية، المجلد الثاني، العدد الرابع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
3. تركي حسن علي، بهجت رشاد شاهين، 2013، الاعتبارات المناخية في تخطيط وعمارة المدينة العربية التقليدية "مدينة الموصل القديمة أنموذجاً"، هندسة الرفادين، العدد 1، العراق.
4. الربيعي، رجاء عبود، موسى، 2017، كفاءة الأسواق المالية في البلدان الخليجية مع إشارة خاصة للعراق - دراسة تحليلية للمدة (2007-2014)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (9)، العدد (1)، جامعة بابل، بابل، العراق.
5. شندي، أديب قاسم، 2013، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية، سوق العراق للأوراق المالية "دراسة حالة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، جامعة واسط، واسط، العراق.
6. العبيدي، زهرة خضير عباس، 2018، سوق الأوراق المالية ودورها في تفعيل الاستثمارات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، الجزء الثاني، العدد (28)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، واسط، العراق.
7. المسعداوي، يوسف، 2014، كفاءة الأسواق المالية العربية: دراسة تحليلية لتجربة كل من بورصة الجزائر والسعودية ومصر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (42)، البليدة، الجزائر.
8. نادر، نهاد، 2007، مقومات نجاح سوق دمشق للأوراق المالية والشركات المساهمة فيه - نظرة استشرافية مستقبلية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد (29)، العدد (4)، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.

خامساً. الندوات والمؤتمرات

1. محمود، نايف محمد، الحسيني، دعاء نعمان، 2011، أمكانية قيام سوق للأوراق المالية في محافظة نينوى، دراسة في المتطلبات الاقتصادية والمالية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

سادساً. الكتب

1. آل شبيب، دريد كامل، 2012، الأسواق المالية والنقدية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

2. برغام، أجين، 2010، الإدارة المالية: مفاهيم أساسية وتقييم الأوراق المالية، ترجمة: محمد فتوح و محمد عبدالكريم وعمر عبدالكريم، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا.
3. التميمي، أرشد فؤاد، 2010، الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. الجميل، سرمد كوكب، 2012، المدخل إلى إدارة المؤسسات المالية (نظريات وتطبيقات)، ط1، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
5. الجميل، سرمد كوكب، 2018، المدخل إلى الأسواق المالية، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. الحناوي، محمد صالح، الشهاوي، طارق، 2012، الاستثمار في الأوراق المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، مصر.
7. الشمري، مايج شبيب، حسن كريم حمزة، 2015، التمويل الدولي: أسس نظرية وأساليب تحليلية، ط1، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، العراق.
8. شقيري، نوري موسى، نور، محمد إبراهيم، صافي، وليد أحمد، ذيب، سوزان سمير، الراميني، إيناس ظافر، 2009، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
9. العامري، محمد علي إبراهيم، 2001، الإدارة المالية، ط1، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
10. حميد، فارس شكري، 2013، المقاومة الثقافية في البيئة الحضرية: دراسة تحليلية في تحولات الهوية العمرانية، طبعة أولى، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. العامري، محمد علي إبراهيم، 2011، الإدارة المالية، ط1، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
12. العامري، محمد علي إبراهيم، 2013، الإدارة المالية الحديثة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. القرشي، محمد صالح، 2007، المالية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. Mishkin, Frederic S., 2007, **The Economics of Money, Banking and Financial Markets**, 8th ed., Copyright 2007 Pearson Addison-Wesley, USA.

الملحق (1)

جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

الموضوع/ استبانة

تحية طيبة...

تتوي طالبة الدبلوم العالي إجراء الدراسة الموسومة: " متضمنات إنشاء سوق رأس المال في مدينة الموصل: دراسة استطلاعية"، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية، وباعتباركم من المهتمين وذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال، نرجو الاستئناس بآرائكم من خلال الإجابة على التساؤلات الواردة في استمارة الاستبانة التي نسعى أن تكون مقياساً يحمل العديد من المؤشرات المتعلقة بموضوع البحث... مع شكرنا وتقديرنا لكم.

الباحثة
طالبة الدبلوم العالي
صفاء سعيد محمد

المشرف
المدرس
الدكتورة حلا سامي خضير

مفاهيم متغيرات البحث

أولاً. مقومات الأسواق المالية.

ثانياً. محددات إقامة الأسواق المالية.

ثالثاً. المنافع المتحققة من إقامة الأسواق المالية.

المعلومات التعريفية

1. المهنة.....

2. طبيعة النشاط التجاري () تجاري () صناعي () خدمي () زراعي

3. العمر سنة.

4. التحصيل الدراسي

أولاً. مقومات إقامة سوق الأوراق المالية في محافظة نينوى

هي مجموعة الأسس التي تمثل أركان إقامة سوق للأوراق المالية كالموارد المادية والبشرية والتشريعية والبنى التحتية مثل شبكات الاتصال الحديثة والاستقرار الأمني والاقتصادي.

ت	الفقرة	أتفق	محايد	لا أتفق
1	ارتفاع المستوى المعاشي والمدخرات في المحافظة يُسهم في إقامة السوق المالي فيها			
2	إمكانات المحافظة من الموارد الطبيعية المختلفة تمثل أحد أبرز العوامل المساهمة في إقامة السوق المالية في حال استثمارها			
3	تمتلك المحافظة موارد بشرية ذات تخصصات أكاديمية ومهنية مختلفة تُسهم في إقامة السوق			
4	الموقع الإستراتيجي للمحافظة يمثل عاملاً مساعداً في إقامة السوق			
5	البُعد التاريخي والحضاري والسياحي والوعي بأهمية السوق لدى عامة الشعب يمثل بعداً مضافاً لإقامة السوق			
6	إعادة إعمار المؤسسات المالية والمصرفية تسمح باستقطاب المدخرات والعمل على تنشيط إقامة السوق المالي في المحافظة			
7	من العوامل المساعدة في تعزيز فكرة إقامة السوق المالي توفر شبكة الاتصالات الحديثة في المحافظة			
8	تمثل مخرجات التعليم العالي في العلوم المالية والمصرفية والإدارة والقانون في المحافظة أبرز مقومات إقامة السوق المالي			

ثانياً. محددات إقامة سوق الأوراق المالية في محافظة نينوى

هي مجموعة العوامل الاقتصادية والقانونية والبشرية والمادية التي تؤدي إلى عرقلة أو تحديد إقامة أو إنشاء الأسواق المالية.

ت	الفقرة	أتفق	محايد	لا أتفق
1	هجرة كثير من رؤوس الأموال في المحافظة			
2	افتقار المحافظة إلى مصارف الإصدار الأولي والتسوية والمقاصة والإيداع والقوانين المنظمة لها			

ت	الفقرة	أتفق	محايد	لا أتفق
3	عدم توافر البيئة الاستثمارية والمنظومة المالية والمصرفية لإقامة السوق.			
4	تفتقر المحافظة للوعي الاستثماري بأهمية السوق المالي من قبل العامة والمتعاملين في سوق العمل			
5	عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي اتسمت به المحافظة			
6	بروز ظاهرة الفساد المالي والإداري بوصفه أحد محددات المناخ الاستثماري			
7	عدم عودة الجهاز المصرفي لمزاولة أنشطة سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو الخاص مما يمثل عاملاً محدداً لإقامة السوق			
8	ضعف الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص في مشاريعه الصناعية والتجارية والخدمية والسياحية			

ثالثاً. المنافع المتحققة من إقامة سوق الأوراق المالية في محافظة نينوى

هي مجموعة المزايا أو المكاسب المتحققة والتي تمثل في الوقت ذاته أهمية إقامة سوق الأوراق المالية للفرد والمجتمع والاقتصاد المحلي والوطني.

ت	الفقرة	أتفق	محايد	لا أتفق
1	تطوير الاقتصاد المحلي ومن ثم الوطني ومساعدة الشركات في بناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار			
2	توعية المستثمرين في المحافظة بأهمية الاستثمار في السوق			
3	المساهمة في ارتفاع وتحسين الدخل المحلي في المحافظة وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة			
4	المساهمة في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية			
5	تحفيز وتطوير للبنى التحتية في مجال الاتصالات			
6	المساهمة في إيجاد فرص عمل جديدة من خلال زيادة الفرص الاستثمارية للشركات المسجلة في السوق المالي وتقليص فجوة البطالة في المحافظة			

ت	الفقرة	أتفق	محايد	لا أتفق
7	تعزيز التنافسية والشفافية في الشركات العاملة في المحافظة ومن ثم المساهمة في خفض أسعار السلع المنتجات			
8	إمكانية ربط السوق والاستفادة من الخبرات الوظيفية والإقليمية والدولية			

الملحق (2)
أسماء الخبراء والمحكمين

ت	الاسم	اللقب العلمي	الاختصاص
1	الدكتور معن وعدا الله المعاضيدي	أستاذ	إدارة إستراتيجية
2	الدكتور بشار ذنون الشكرجي	أستاذ مساعد	إدارة مصارف
3	الدكتور علاء عبدالسلام يحيى	أستاذ مساعد	إدارة تسويق
4	الدكتور محمد نايف محمود	أستاذ مساعد	اقتصاد معرفة
5	الدكتور أحمد يونس السبعوي	أستاذ مساعد	نظم المعلومات الإدارية

Abstract

For the financial stock market in a variety economics and Iraqi economic a vital role depending on its big and bases role in this economics growth; according to its contents of different tools and associations, that it participate in the financing wide sectors in business and commercial activities, besides its role in bringing the foreign, national and local investments, and its participation in survival and developments in all life domains.

From this point of view, the research aims to study the possibility of establishing financial stock market in Nineveh governorate based on this human, physical, and geographical resources according to the economic indicators, this market can be a reservist for the Iraqi stock market in Iraq.

To achieve the research goals, the study represented in two frames, the first one is theoretical, in this frame the researcher represented the conceptual and functions and the importance of financial markets. The second frame represented the pilot study for the possibility of establishing a financial stock market in Nineveh governorate by explanatory three axis, these axis is: Components, determinates and benefits.

The Inclusions of Establishing Capital Market In Nineveh Governorate Explanatory Study

**A Research Submitted
By**

Safaa Saeed Mohammed

**To
The Council of College of Administration & Economics
University of Mosul
In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
Of High Diploma in Financial Sciences**

**Supervised By
Lecturer**

Dr. Hala Sami Khudair

**University of Mosul
College of Administration
And Economics**



**The Inclusions of Establishing Capital
Market In Nineveh Governorate
Explanatory Study**

Safaa Saeed Mohammed

**High Diploma / Research
In
Financial Sciences**

**Supervised By
Lecturer**

Dr. Hala Sami Khudair

1441 A.H.

2019 A.D.